التعليقات الأثرية
على المنظومة البيقونية

نظمها

طه بن محمد بن فُتوح البيقوني

رحمه الله

ضبط نصَّها، وقدَّم لها، وعلَّق عليها

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبي الأثري

اعتنى بها

أ. محمد ناهض عبد السلام حنونة

١٤٤١ هـ

مقدمة الكتاب

إنَّ الحمد لله؛ نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهدِه الله فهلا مُضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أن مُحمداً عبده ورسوله [(١)].

أما بعد؛ فإن علم الحديث من أفضل القربات إلى رب العالمين، وكيف لا يكون؟! وهو بيان طريق رسول الله صلى الله عيه وسلم أشرف الأنبياء والمرسلين.

ولقد مرَّ علم الحديث بعدة أطوارٍ حتى وصل إلينا بهذا المظهر العظيم الفذ [(٢)]، فتكاثرت المؤلفات في هذا الفن، وتعدَّدت المصنفات عبر قرونٍ من

---

(١) تُعرف هذه الخطبة باسم (خطبة الحاجة)، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتتح بها خطبه، وسائر شئونه، وقد رواها جمعٌ من الأئمة في مصنفاتهم عن ستةٍ من الصحابة. لتخريجها ومعرفة طرقها، راجع رسالة: "خطبة الحاجة" من تأليف شيخنا المحدث العلامة الألباني رحمه الله.

(٢) للاطلاع على المراحل التي مرَّ بها علم الحديث، انظر: "بحوث في تاريخ السنة المشرفة" (ص ٢١٦ –فما بعدها) للدكتور أكرم ضياء العمري.

السنوات [٣]، ومن بينها "**المنظومة البيقونية**"، التي امتازت عن غيرها بعذوبة النظم، وسهولة العبارة، وسلاسة الألفاظ.

إلا أن بعض علماء الحديث من شُرَّاحها وغيرهم قد انتقدوا الناظم رحمه الله في بعض المواضع من "منظومته"؛ فتصدَّى لإعادة نظمها؛ خاليةً من الانتقادات، مرتبةً حسبَ المواضع، مع إضافة بعض المصطلحات إليها: **الدكتور عبد السَّتار أبو غدة**، مُقرِّر موسوعة "الفقه الإسلامي" بوزارة الأوقاف الكويتية، فجزاه الله خيراً.

فأحببنا أن ننشر هذه "المنظومة" [٤] المفيدة بين طلبة العلم، وذلك لقلَّة نُسخها، ونُدرة طباعتها، موضحين موضع الخطأ فيها، ومُثبتين ما استدركه الدكتور المُشار إليه.

---

(٣) لمعرفة أشهر المصنفات في علم المصطلح، انظر: مقدمة "تحفة الأحوذي" للعلامة المباركفوري (ص ١٠٤ –هندية)، و"الرسالة المستطرفة" لمحمد بن جعفر الكتاني (ص ١٠٧ و١٠٩)؛ فإنه مهم.

(٤) وقد اعتمدتُ في تحقيق متن "المنظومة" على نسخة خطيّة مصورة عن مكتبة الأوقاف العراقية –بغداد.

وقد أرفقنا معها شرحاً موجزاً سهلاً للمصطلحات الحديثية (٥) التي يذكرها الناظم رحمه الله، مع ذكر ما تيسَّر من الأمثلة، بالإضافة إلى شرحٍ مُسهَّلٍ لغريب كلماتها.

وقد لقيت هذه الرسالة على وجازتها قبولاً بين أهل العلم وطلابه –ولله الحمد– وبلغني أنها طُبعت في بعض البلاد الإسلامية؛ كمصر والجزائر وغيرهما.

وفي شرحي الكبير على المنظومة البيقونية المُسمّى "تنوير الأفئدة الزكيَّة ...": تفصيلٌ مُطوَّلٌ، وشرحٌ موضَّحٌ لهذه المنظومة، مع استدراكات نقصه منها ناظمها (٦).

وأسأل العظيم أسأل الهداية، والتوفيق، والسداد والرشاد.

وكتب

أبو الحارث عليّ بن حسن بن عليّ

الزرقاء –الأردن

---

(٥) سأُحيل القارئ في هوامش الكتاب إلى بعض المراجع للتوسع والزيادة في دراسة مصطلحات أهل الحديث رحمهم الله تعالى، وللاطلاع على أكبر عددٍ ممكن من الأمثلة في كل نوعٍ من أنواع الحديث.

(٦) وفي "طراز البيقونية" للشيخ محمود أحمد عمر النّشوي بيانٌ آخر، فانظرها بتحقيقي، ونشر دار ابن الجوزي.

ترجمة الناظم [٧]

هو الشيخ طه –أو عمر –بن محمد بن فُتوح البيقوني الدمشقي، الشافعي، محدثٌ، أصولي، كان حياً قبل عام (١٠٨٠ هـ/ ١٦٦٩ م)، له كتاب "فتح القادر المغيث" في علم الحديث، وهو مخطوط في مكتبة طوبقبو –تركيا.

وقال بعض علماء الحديث: إن اسمه هو: عمر بن محمد، ولكن الأستاذ كحالة جزم بأن اسمه "طه". وشك في ذلك الأستاذ الزركلي، فقال: "عمر أو طه".

(٧) ترجم له الأستاذ عمر رضا كحالة في كتابه "معجم المؤلفين" (٥/ ٤٤)، والأستاذ خير الدين الزركلي في كتابه "الأعلام" (٥/ ٦٤). ولم أجد من ترجم للناظم غيرهما؛ إلا أن الأستاذ الزركلي ذكر من مراجعه في ترجمة الناظم ما يلي: طوبقبو (٢/ ٢٨٣)، ومخطوطات المصطلح (١/ ٢٧٣)، وسركيس (٦١٩)، والأزهرية (١/ ٣٢٣)، وبروكلمان (٢/ ٤١٩)، وهي جميعاً فهارس أماكن وجود مخطوطاتِ منظومته، أو بعض شروحها.

أهميَّةُ الإسناد

الإسنادُ [٨] له خَصِيصةٌ فاضلةٌ لهذه الأمَّة، وليست لغيرها من الأمم السابقة، لأن له قيمةٌ كبرى في دين الله عز وجل، ولهذه سُميت الأمة الإسلامية: أُمَّةُ الإسناد.

والبحث في الإسناد دِعامةٌ أساسيَّةٌ هامَّة في علوم الحديث، وفي التوصُّل إلى هدفه الأسمى والغرض المطلوب منه، وهو تمييزُ الحديث المقبول من المردود.

قال **سفيان الثوري**: "الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح، فبأي شيء يقاتل؟!" [٩].

وقال **عبد الله بن المبارك**: "الإسناد عندي من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" [١٠].

وقال **محمد بن سيرين**: "كانوا في الزمن الأول لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتن سألوا عن الإسناد؛ لكي يأخذوا حديث أهل السُّنة، ويَدَعوا حديث أهل البدع" [١١].

---

(٨) هو سلسلة الرواة الموصلة إلى نصِّ لحدث، وسيأتي إن شاء الله.

(٩) أخرجه ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٧).

(١٠) أخرجه مسلم في "مقدمة صحيحه" (١/ ١٢ –هندية بشرح النووي).

(١١) "سنن الترمذي" (كتاب العلل– ٥/ ٧٤٠).

لذلك عُني المُحدثون بتنقيح الأسانيد، والبحث فيها، لما لها من أهميَّةٍ كبيرةٍ جداً في تمحيص نصِّ الحديث ونقده [١٢]؛ إذ لا يُمكنُ الوصول إلى المتنِ إلا عن طريق البحث في الإسناد.

وقد بذل المُحدِّثون غاية الجُهد في تَتَبُّع الأسانيد وتقصِّيها، حتى رَحلوا من أجلها في البلاد، وجالوا في الآفاق؛ لكي يعثروا على إسنادٍ، أو ليبحثوا في إسنادٍ صَعُبَ عليهم أمرُهُ، وهذا من أعظم نِعَمِ الله تعالى على هذه الأمة، نستوزع الله شُكر هذه النعمة، ونسأله الثبات على الحق، والتوفيق لما يُقرِّبُ منه، ويُزلِفُ لديه، ويُمسِّكنا بطاعته، إنه وليٌّ حميد [١٣].

وقد قال **الإمام النووي** في "الإرشاد" (١/ ٤٩٨):

"علم الحديث علمٌ شريف، يُناسب مكارم الأخلاق، ومحاسنَ الشِّيَم، وينافرُ مساوئَ الأخلاق ومشاينَ الشِّيَم، وهو من علوم الآخرة لا من علوم الدنيا. ومن حُرمه فقد حُرم خيراً عظيماً، ومن رُزقه فقد نال فضلاً جزيلاً".

ورحم الله من قال [١٤]:

دينُ النبيِّ مُحمَّدٌ أخــبـــارُ ... نعمَ المطــيـةُ للفتى الآثـــارُ!

لا ترغبنَّ عن الحديث وأهله ... فـالرأي لـيـلٌ والحديث نهارُ

---

(١٢) وهو ما يُسمى عند علماء الحديث بـ"المتن".

(١٣) "شرف أصحاب الحديث" للخطيب البغدادي (ص ٤٠) بتصرف.

(١٤) "شرف أصحاب الحديث" (ص ٧٦).

ولربَّما جهِلَ الفتى أثرَ الهُدى ... والشمسُ بازغة لها أنـــوارُ

وقد قيل:

أهلُ الحديثِ هُم أهلُ النبيِّ وإنْ ... لم يصحبوا نَفْسَه أنفاسَه صَحِبوا [١٥]

وقال آخر [١٦]:

إذا رُمتَ أن تَتوخَّى الهُدى ... وأن تأتيَ الحقَّ من بابِهِ

فَدعْ كُلَّ قولٍ ومن قاله ... لقولِ النـبيِّ وأصحـــابـــه

فلم تنجُ مِن مُحْدَثاتِ الأمورِ ... بِغَير الحَديثِ وأربابِه

* * * *

(١٥) "الحطة في ذكر الصحاح الستة" لصديق حسن خان (ص ٦٧ –بتحقيقي).

(١٦) المرجع السابق (ص ٨٥).

متن المنظومة البيقونية

بسم الله الرحمن الرحيم

١ –أبدأُ بالحمدِ مُصَلّـِياً على ... مُحمَّدٍ خَيرِ نبيْ أُرسلا

٢ –وذِي مِنَ أقسَامِ "الحديث" عدَّة ... وكُلُّ واحدٍ أتى وحدَّه

٣ –أوَّلُها "الصحيحُ" وهوَ ما اتَّصَل ... إسنادُهُ ولْم يُشَذّ أو يُعلّ

٤ –يَرْويهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ ... مُعْتَمَدٌ في ضَبْطِهِ ونَقْلِهِ

٥ –"وَالَحسَنُ" المَعْرُوفُ طُرْقاً وغَدَتْ ... رِجَالُهُ لا كالصّحيحِ اشْتَهَرَتْ

٦ –وكُلُّ ما عَنْ رُتبَةِ الْحسْنِ قَصْر ... فَهْوَ "الضعيفُ" وهوَ أقْسَاماً كُثُرْ

٧ –وما أُضيفَ للنبي "الَمرْفوعُ" ... وما لتَابِعٍ هُوَ "المقْطوعُ"

٨ –وَ"الُمسْنَدُ" الُمتَّصِلُ الإسنادِ مِنْ ... رَاويهِ حتَّى الُمصْطفى ولَمْ يَبِنْ

٩ –وما بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِل ... إسْنَادُهُ للمُصْطَفى فَ"الُمتَّصلْ"

١٠–"مُسَلْسَلٌ" قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أتَى ... مِثْلُ: أمَا والله أنْبأنِي الفتى

١١–كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قائِماً ... أوْ بَعْدَ أنْ حدَّثَنِي تَبسَّمَا

١٢ –"عَزِيزٌ" مَرويُّ اثنَين أوْ ثَلاثَهْ ... "مَشْهور" مَرْوِيٌّ فَوْقَ ما ثَلاثَهْ

١٣ –"مَعَنْعَنٌ" كَعَنَ سَعيدٍ عَنْ كَرَمْ ... "وَمُبهَمٌ" ما فيهِ رَاوٍ لْم يُسَمْ

١٤ –وكُلُّ مَا قَلَّت رِجَالُهُ "عَلا" ... وضِدُّهُ ذَاكَ الذِي قَدْ "نَزَلا"

١٥ –ومَا أضَفْتَهُ إلى الأصْحَابِ مِن ... قَوْلٍ وفعْلٍ فهْوَ "مَوْقُوفٌ" زُكِنْ

١٦ –"وَمُرْسلٌ" مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ ... وقُلْ "غَريبٌ" ما رَوَى رَاوٍ فَقطْ

١٧ – وكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَال ... إسْنَادُهُ "مُنْقَطِعُ" الأوْصالِ

١٨ –"والُمعْضَلُ" السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَان ... ومَا أتى "مُدَلَّساً" نوعانِ

١٩ –الأوَّل الإسْقـــاطُ للشَّيخِ وأنْ يَنْقُـلَ مَّـمنْ فَوْقَهُ بــعــنْ وأنْ

٢٠ –والثَّانِ لا يُسْقِطُهُ لكنْ يَصِفْ أوْصَـــافَهُ بمـا بـــهِ لا يَنْعرِفْ

٢١ –ومَـا يَخالِفُ ثِقةٌ فيهِ المَـلا فـ"الشَّـاذُّ" و"المَقْلوبُ" قِسْمَانِ تَلا

٢٢ –إبْـدَالُ راوٍ مــا بِـرَاوٍ قِــسْمُ وقَـلْـبُ إسْنـَادٍ لمــتنٍ قِسمُ

٢٣ –وَ"الـفـَرْدُ" مــا قَيـدْتَهُ بثِقـَةِ أوْ جُـمعٍ أوْ قَصِر على روايـةِ

٢٤ –ومَا بعِلَّةٍ غُمُـوضٍ أوْ خَـفَـا "مُعَلَّلٌ" عِـنْـدَهُـمُ قَـدْ عُـرِفَـا

٢٥ –وذُو اخْتـلافِ سنَـدٍ أو مَـتْنِ "مُضْطربٌ" عِنْـدَ أهيـلِ الفَـنِّ

٢٦ –وَ"الُمدْرَجاتُ" في الحديثِ ما أتَتْ مِـنْ بَعْـضِ ألفاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

٢٧ –ومَا رَوى كلُّ قَرِينٍ عنْ أخهْ "مُدَبَّجٌ" فَـاعْـرِفْهُ حَقـًّا وانْتَخهْ

٢٨ –"مُتَّفِقٌ" لَفْظاً وخطاً "مُتَّفقْ" وضـِدُّهُ فيـما ذَكـَرْنَا "الُمفْترقْ"

٢٩ –"مُؤْتَلِفٌ" مُتَّفِقُ الخطِّ فَـقَطْ وضِـدُّهُ "مُختَلِفٌ" فَاخْشَ الغَلَطْ

٣٠ –"والُمنْكَرُ" الفَردُ بهِ رَاوٍ غَـدَا تَعـدِيـلُـهُ لا يْحمـلُ التَّـفَرُّدَا

٣١ –"مَتْروكُهُ" مَا وَاحِدٌ بهِ انفَـردْ وأجْمعُـوا لضَعفِهِ فَـهُوَ كـرَدّ

٣٢ –والكذِبُ الُمخْتَلَقُ المصنُـوعُ علَـى النّـبَيّ فَـذَلِكَ "الموْضوعُ"

٣٣ –وقَدْ أتَتْ كالَجوْهَرِ المكْنُونِ سَمَّـيْتُـهَا: مَنْظُومَةَ البـَيْقُوني

٣٤ –فَــوقَ الثّلاثينَ بـأرْبَعٍ أتَت أقْسامُهَا ثمَّ بـخـيرٍ خُتِمـتْ

(**بسم الله الرحمن الرحيم**)[١٧]

معنى الحمد والصَّلاة على النبيِّ صلى الله عليه وسلم

١-أبدأُ بالحمدِ مُصَلِّياً على	مُحمَّدٍ خَيرِ نبيْ أُرسلا

الحمد [١٨]: هو وصف المحمود بالكمال، محبةً وتعظيماً.

مُصلياً [١٩]: أي حال كوني مُصلياً، والصلاة على النبيّ صلى الله عليه وسلم هي طلب الثناء عليه من الله تعالى في الملأ الأعلى.

مُحمّدٍ [٢٠]: هو أشهر أسمائه صلى الله عليه وسلم، ومعناه أي الذي كثر حمد الحامدين له، أو كثرت فيه الخصال المحمودة.

(١٧) **ابتدأ الناظم بالبسملة:** تبركاً واقتداءً بالكتاب العزيز، واقتداءً برسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فقد كان يبعث بالكتب والرسائل إلى الأمصار والملوك، ويُصدرها بالبسملة، روى البخاري في صحيحه (٦٢٦٠)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن أبا سفيان بن حرب أخبره؛ فقال: "ثم دعا هرقل بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقرئ فإذا فيه: "**بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد بن عبد الله ورسوله، إلى هرقل عظيم الروم، السَّلامُ على من اتَّبع الهدى**".

(١٨) انظر: "بدائع الفوائد"؛ لابن القيم (٢/ ٩٣)، و"تهذيب الأسماء واللغات"؛ للنووي (٣/ ٧٠).

(١٩) انظر: "جلاء الأفهام" لابن القيم (ص ١٥٧ – ١٧٠).

(٢٠) انظر: "امتاع الأسماع" (١١/ ١٧١).

خيرُ نبيٍّ أُرسلا: فهو صلى الله عليه وسلم خير الرُّسل، وإمامهم، وأفضلهم على الإطلاق؛ قال صلى الله عليه وسلم: "**أنا سيّدُ ولد آدم**" [٢١].

****

(٢١) رواه مسلم (٢٢٧٨).

أقسامُ الحديث [٢٢]

وكُلُّ واحدٍ أتى وحدَّه [٢٣]	٢-وذِي مِنَ أقسَامِ الحديث عدَّة

الحديث: هو ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير أو صفة [٢٤].

وحدَّهُ: بتشديد الدال، من (الحدِّ)؛ أي التعريف والتوضيح والبيان [٢٥].

****

(٢٢) وهذه المنظومة تبحث في **علم مصطلح الحديث**، وهو علمٌ يُعرف به أحوال الرواي والمروي من حيثُ القبول والرد. **وفائدته**: هو معرفة ما يُقبل وما يُرد من الحديث، وهو أمرٌ مُهمٌّ في معرفة الأحكام الشرعية.

(٢٣) وفي نسخةٍ "وعدَّه" من العدد.

(٢٤) انظر للتوسع في هذا المبحث: "تدريب الراوي" للحافظ السيوطي (١/ ٦٢)، و"قواعد التحديث" (ص ٦١) للقاسمي، وسيأتي بالتفصيل إن شاء الله.

(٢٥) راجع "تاج العروس" (٢/ ٣٣١) للزبيدي.

الحديث الصحيح

٣-أَوَّلُها "الصحيحُ" وهوَ ما اتَّصَلْ	إسنادُهُ ولَمْ يَشُذّ أو يُعلّ
٤-يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ	مُعْتَمَدٌ في ضَبْطِهِ ونَقْلِهِ

الصحيحُ [٢٦]: هو الحديث الذي اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذٍ ولا علة.

مثاله: قال البخاريُّ في "صحيحه"[٢٧]: حدثنا عبد الله بن يوسف؛ قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن محمد بن جُبير بن مُطعِم، عن أبيه، قال: "**سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بـ﴿الطور﴾**".

فهذا الحديث صحيحٌ؛ لتوفر جميع شروط الصحَّةِ في إسناده؛ ثقةً، واتصالاً، وضبطاً، وعدم الشذوذِ والعلة.

الاتصال [٢٨]: هو سماعُ كُل راوٍ من الراوي الذي يليه.

الإسناد: هو سلسلة الرواة الموصلة لنصّ الحديث.

---

(٢٦) انظر "تدريب الراوي" (١/ ٦٢)، و"الباعث الحثيث" (١/ ٩٩) للشيخ أحمد شاكر/ بتحقيقي، و"قواعد التحديث" (ص ٧٩).

(٢٧) رقم (٤٨٥٤).

(٢٨) راجع بحث المتصل الآتي.

وقد يُراد به: إضافة الحديث إلى قائله، ويُعرف المراد بالقرائن [٢٩]، ويُسمى في بعض الأحيان (السّند)، ويُطلق كُلٌّ منهما على الآخر، إلا أن تأتي قرينةٌ تدلُّ على خف ذلك.

الشُّذوذ: هو رواية الراوي المقبول مخالفاً من هو أولى منه، إما عدداً، أو توثيقاً.

العلة [٣٠]: هي سببٌ غامضٌ يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر خلوُّه منها، ولا تظهر إلا للمتبحِّر في هذا العلم الشريف.

العدل [٣١]: هو الراوي الذي يحمل صفاتٍ تَحمِلُ صاحبها على التقوى، واجتناب الأدناس، وما يُخلُّ بالمروءة.

الضبط: هو قوة الحافظة، والوعي الدقيق، وحُسن الإدراك في تصريف الأمور، والثبات على الحفظ، وصيانةُ ما كَتبَ منذ التحمُّلِ والسماع إلى حين التبليغ والأداء.

وعلى هذا فالضبط نوعان:

---

(٢٩) انظر "تدريب الراوي" (١/ ٤١- ٤٢).

(٣٠) سيأتي بمزيد التفصيل إن شاء الله تعالى.

(٣١) انظر "مقدمة ابن الصلاح" (ص ٩٤)، و"المختصر في علم رجال الأثر" (ص ٤٣)، لعبد الوهاب بن عبد اللطيف.

١- **ضبط الصَّدر**: وهو أن يحفظ الراوي ما سمعه حفظاً يُمكِّنُه من استحضاره متى شاء.

٢- **ضبط الكتاب**: وهو أن يصون كتابه الذي كَتبَ، منذ سمع فيه، وصحَّحه إلى أن يؤدي منه، ولا يدفعه إلى مَن لا يصونه، ويمكن أن يُغير فيه ويُبدل[٣٢].

* * * *

(٣٢) راجع "مقدمة ابن الصلاح" (٩٤)، و"تدريب الراوي" (١/ ٣٠١).

الحديث الحسن

٥-وَ"الَحسَنُ" المَعْرُوفُ طُرْقاً وغَدَتْ	رِجَالُهُ لا كالصّحيحِ اشْتَهَرَتْ

قلتُ: استدرك الشيخ عبد الستار على الناظم هذا، فقال:

والحسنُ الخَفيفُ ضبطاً إذ غَدَت ... رِجالُه لا كالصَّحيحِ اشتَهرتْ

الحسن [٣٣]: هو الحديث الذي اتصل إسناده بنقل العدل الذي خفَّ ضبطه عن مثله من غير شذوذٍ ولا علة.

مثاله:

قال الإمامُ أبو يعلى في "مسنده": حدثنا سويد بن سعيد، حدثنا **ضمام**، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**أكثروا من شهادة أن لا إله إلا الله قبل أن يُحال بينكم وبينها، ولقنوها موتاكم**" [٣٤].

(٣٣) انظر: "التدريب" (١/ ١٥٣)، و"الباعث" (١/ ١٢٩)، و"الأسئلة الفائقة"؛ لابن حجر (رقم ٥).

(٣٤) رواه أبو يعلى (٦١٤٧)، والخطيب في "تاريخه" (٣/ ٣٨)، وحمزة الكناني في "جزء البطاقة" رقم (٧)، والرافعي في "تاريخ قزوين" (٤/ ٧٤)، من طريقين عن ضِمام بن إسماعيل، عن موسى بن وَردَان، عن أبي هريرة.

وهذا إسنادٌ حسن؛ لأن فيه ضمام بن إسماعيل.

قال عنه الحافظ الذهبيّ [٣٥]: "صالح الحديث ليَّنه بعضهم بلا حُجة".

ونقل أبو زُرعة العراقي في "ذيل الكاشف" (ص ١٤٤) عن الإمام أحمد بن حنبل قوله فيه: "صالحُ الحديث" أيضاً، وعن أبي حاتم: "صدوقٌ مُتعبِّدٌ"، وعن النَّسائيّ: "لا بأس به"، وقال عنه الحافظ ابن حجر [٣٦]: "صدوقٌ وربما أخطأ".

فمثله لا ينزل عن درجة الحسن.

غدت: أي صارت [٣٧].

* * * *

(تنبيهٌ): ضعَّف المُعلِّقُ على "مُسند أبي يعلى" الحديث، بسبب سُويد بن سعيد: شيخ أبي يعلى، وقد فاتَته رواية من تابعه! وانظر السلسلة الصحيحة رقم (٤٦٨).

والمراد: (موتاكم): من حضره الموت، لأنه لا يزال في دار التكليف، ومن الممكن أن يستفيد من تلقينه؛ فيتذكر الشهادة ويقولها... وهذا هو الثابت الصحيح من رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسألة التلقين، وغيرُ ذلك لم يصحَّ عن النبيّ صلى الله عليه وسلم. وانظر: "أحكام الجنائز" (ص ١٠ -١١)، و"السلسلة الضعيفة" (٢/ ٦٤)، ورسالتي "القول المُبين في ضعف حديثي التلقين، واقرأوا على موتاكم يس".

(٣٥) "ميزان الاعتدال" (٢/ ٣٣٩).

(٣٦) "تقريب التهذيب" (١/ ٣٧٤).

(٣٧) "تاج العروس" (١٠/ ٢٦٣).

الحديثُ الضعيف

فَهْوَ "الضعيفُ" وهوَ أقْسَاماً كُثُرْ	٦-وكُلُّ ما عَنْ رُتبةِ الْحسْنِ قَصُر

الضعيف [٣٨]: هو الذي لم يجمع صفة الحَسَن بفقدِ شرطٍ من شروطه.

وله أقسامٌ كثيرةٌ؛ سيمرُّ بعضها إن شاء الله تعالى [٣٩].

---

(٣٨) انظر: "التدريب" (١/١٧٩)، و"الباعث" (١/ ١٤٢).

(٣٩) **والحديث الضعيف له أقسامٌ كثيرة:**

أوصلها بعضهم إلى الخمسين، وأوصلها المُناوي إلى ثلاثةٍ وستين نوعاً.

وأسباب الضعف في الحديث ترجع إلى أحد سببين رئيسيين:

الأول: ما يرجع إلى عدم الاتصال، وتندرج تحته ألقابٌ للحديث الضعيف، وهي: المعلق، والمنقطع، والمعضل، والمرسل، والمدلس.

الثاني: ما يرجع إلى الجرح القادح في الراوي، وتندرج تحته عدة ألقاب، هي: اللين، المقلوب، المصحف، المدرج، الشاذ، المعلل، المضطرب، المنكر، الموضوع.

وتجوز رواية الحديث الضعيف عند أهل الحديث وغيرهم بشروط، أهمها:

١-ألا تتعلق بالعقائد كصفات الله تعالى.

٢-أن تروى بصيغة التضعيف والتمريض.

٣-ألا تكون في بيان الأحكام الشرعية كالحلال والحرام.

وبالتالي يجوز روايتها في مقام:

الوعظ، والإرشاد، والترغيب، والترهيب، والقصص، وما أشبه ذلك.

ويجوز العمل بالحديث الضعيف عند جمهور العلماء بشروط، أهمها:

مثالُه: ما رواه الترمذي (٢٦١٧)، وابن ماجه (٨٠٢)، والدارميُّ (١/ ٢٧٨)، وأحمد (٣/ ٧٦)، وابن خُزيمة (١٥٠٢)، وغيرهم عن دراج أبي السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**إذا رأيتم الرَّجُل يتعاهد المساجد؛ فاشهدوا له بالإيمان...**".

فهذا حديثٌ ضعيف؛ لأن في سنده راوياً اسمه درَّاج بنُ سمعان أبو السَّمح [٤٠].

قال عنه الذهبيُّ [٤١]: "درَّاج كثيرُ المناكير".

وقال الإمام أحمد [٤٢]، وغيره: "أحاديثه مناكير".

وقال ابن حجر في "التقريب (رقم ١٨٢٤): "صدوقٌ، في روايته عن أبي الهيثم ضعفٌ".

١-أن يكون الضعف غير شديد.

٢-أن يندرج الحديث تحت أصلٍ معمولٍ به في الشريعة.

٣-أن لا يعتقد ثبوته عند العمل به، بل يعتقد الاحتياط.

انظر: "الكفاية" (ص ١٣٣ -١٣٤)، و"تحرير علوم الحديث" (٢/ ٩٠٥).

(٤٠) انظر ترجمته كما في "تهذيب التهذيب" (٣/ ٢٠٨)، و"الميزان" (٢/ ٢٤).

(٤١) كما في "تلخيص المستدرك" (١/ ٢١٢)، قال ذلك مُتعقباً الحاكم في تصحيحه له بعد روايته. وانظر: "مختصر استدرك الذهبي على الحاكم" (١/ ١٩٧ -١٩٩) للحافظ ابن المُلقِّن، والتعليق عليه.

(٤٢) كما في "المُغني في الضعفاء" (١/ ٣٢٣).

قلتُ: وهذا منها.

****

الحديث المرفوع والمقطوع

٨-وما أُضيفَ للنبي "الَمرْفوعُ"	وما لتَابِعٍ هُوَ "المقْطوعُ"

المرفوع [٤٣]: ما أُضيف إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ -وهو سكوتُ عن فعلٍ حدث أمامه-أو صفةٍ خلْقِيَّةٍ أو خُلُقيَّة.

أمثلة:

١- **المرفوع القولي**: أن يقول الراوي: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ..." [٤٤].

(٤٣) انظر: "التدريب" (١/ ١٤٧)، و"مقدمة ابن الصلاح" (ص ٤١ -٤٦)، و"قواعد التحديث" للقاسمي (ص ١٢٣).

(٤٤) **مثال القول**: ما رواه البخاري في "صحيحه" (١) واللفظ له، ومسلم (١٩٠٧)، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئٍ ما نوى**...".

٢- **المرفوع الفعلي**: أن يقول الراوي: "رأيتُ النبيّ صلى الله عليه وسلم يفعل كذا... " [٤٥].

٣- **المرفوع التقريري**: أن يقول الراوي: "فُعل بحضرة النبيّ صلى الله عليه وسلم كذا وكذا..." [٤٦]، ولا يَروي إنكاراً عن النبيّ صلى الله عليه وسلم لذلك الفعل.

٤- **المرفوع الوصفي**: أن يقول الراوي: "**كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خُلقاً**" [٤٧]، أو يقول: "**كان أبيض مليحاً مُقصَّداً...**" [٤٨].

التابعي [٤٩]: هو من لقي صحابياً، وكان مؤمناً بالنبيّ صلى الله عليه وسلم دون أن يراه، ومات على الإسلام.

---

(٤٥) **مثال الفعل**: ما رواه الترمذي في سننه (٦١١) وصححه الألباني، عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه، قال: "**رأيتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح على خُفيه**".

(٤٦) **مثال التقرير**: ما رواه أبو داود في سننه (٣٢٨٢) وصححه الألباني، عن مُعاوية بن الحكم السُّلمي رضي الله عنه، أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم سأل الجارية؛ فقال لها: أين الله ؟ قالت: في السماء. قال: من أنا قالت: أنت رسول الله، قال: أعتقها إنها مؤمنة**".

(٤٧) رواه البخاري في "صحيحه" رقم (٦٢٠٣)، ومسلم في "صحيحه" رقم (٢١٥).

(٤٨) رواه مسلم في "صحيحه" رقم (٢٣٤٠)، (٩٩).

(٤٩) انظر: "معرفة علوم الحديث" للحاكم النيسابوري (ص ٤١)، و"الباعث" (٢/ ٥٢٠)، و"التدريب" (٢/ ٢٢٤).

المقطوع [٥٠]: هو ما أُضيف إلى التابعيّ، أو من بعده من قولٍ أو فعلٍ.

أمثله [٥١]:

١- المقطوع القولي: قولُ الحسن البصريّ في الصلاة خلف المبتدع: "صلِّ وعليه بدعته" [٥٢].

٢- المقطوع الفعلي: قول إبراهيم بن محمد بن المُنتشر: "كان مسروقٌ يُرخي السِّترَ بينه وبين أهله، ويُقبِلُ على صلاته ويُخليهم ودُنياهم" [٥٣].

****

---

(٥٠) انظر: "التقييد والإيضاح" للحافظ العراقي (٥١)، و"التدريب" (١/ ١٥٨).

(٥١) **ويُفرق المحدثون والفقهاء بين الحديث المقطوع والمنقطع:**

فالأول وهو (المقطوع) من صفات المتن، والثاني وهو (المنقطع) من صفات الإسناد.

انظر: "مقدمة ابن الصلاح" (ص ١١٩).

(٥٢) علَّقه البخاريُّ في "صحيحه" (٢/ ١٨٨)، وعزاه الحافظ في "تغليق التعليق" (٢/ ٢٩٢) لسعيد بن منصور موصولاً.

(٥٣) رواه الحافظ أبو نُعيم الأصبهاني في "حلية الأولياء" (٢/ ٩٦).

الحديثُ المُسنَد

٩–وَ"الُمسْنَدُ" الُمتَّصِلُ الإسنادِ مِنْ	رَاويـهِ حتَّى الُمصْطفى ولْم يَبنْ

المُسند [٥٤]: بضمِّ الميم وفتح النون: هو الحديث المرفوع المتصل سنداً.

وقد يُراد به –في غير هذا الموضع –معنىً آخر، وهو كُلُّ كتابٍ جُمعت فيه مرويات كُلِّ صحابـيٍّ على حدة؛ كـ "مسند" الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، لكنَّ المراد هُنا هو التعريف الأول.

يَبِن: بفتح الياء وكسر الباء: بمعنى ينقطعُ وينفصل [٥٥].

****

(٥٤) انظر: "التدريب" (١/ ١٤٧)، و"الباعث" (١/ ١٤٤).

(٥٥) "الصحاح" للجوهري (٥/ ٢٠٨٢).

الحديث المتصل

٩-ومَا [٥٦] بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِل	إسْنَادُهُ للمُصْطَفى فَ"الْمتَّصلْ"

قلتُ: استدرك الشيخ عبد الستار على الناظم في هذا أيضاً؛ فقال:

ما بِسمع كل راوٍ يتَّصل ... إسنادُه للمُنتهى [٥٧] فالمُتَّصِل

المتصل [٥٨]: هو الذي يتصلُ إسناده، سواءً أكان القائلُ هو النبيُّ صلى الله عليه وسلم أم غيره.

وقد مرَّ تعريف الاتصال [٥٩].

****

(٥٦) وفي نسخةٍ: "ما" دون حرف الواو.

(٥٧) بمعنى: منهى الإسناد، سواءً أكان مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو موقوفاً على الصحابي، أو التابعي.

(٥٨) انظر: "حاشية الأجهوري" (ص ٣٨)، و"التدريب" (١/ ١٨٣).

(٥٩) (ص ٢١) من هذه الرسالة.

الحديثُ المُسلسل

١٠-"مُسَلْسَلٌ" قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أتَى	مِثْلُ أمَا والله أنْبأنِي الفتى
١١-كذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قائِماً	أوْ بَعْدَ أنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا

المسلسل [٦٠]: هو الحديثُ الذي تتابع رجالُ سنده من أوله إلى آخره على وصفٍ قوليٍّ؛ كالقسم بالله عز وجل، أو حالٍ كالتحديث من قيامٍ، أو وصف فعلِّي كالتبسُّمِ بعد التحديث [٦١].

وحُكمه: أن يُقبل إذا استوفى شروط القَبول.

وقال **ابن الصلاح** في "علوم الحديث" (ص ٢٤٩): "وقلَّما تسلم المسلسلات من ضعفٍ، أعني في وصف التسلسُلِ لا في أصل المتن".

قلتُ: وهذا تنبيهٌ لطيف.

---

(٦٠) انظر: "علوم الحديث" (ص ٣٨)، و"التدريب" (٢/ ١٨٧)، و"الرسالة المستطرفة" (ص ٦١)، وقد ألَّف في المسلسلات الحديثية مؤلفات كثيرة.

(٦١) ومثاله: ما رواه البخاري في "صحيحه" (١٩٣٦)، عن أبي هريرة في قصة الرجل المجامع لزوجته في نهار رمضان، فقال بعد أن أتته الصدقة: أعلى أفقر مني يا رسول الله؟ فوالله ما بين لابتيها بيتٌ أفقر من أهل بيتي؛ فضحك النبيُّ صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه.

فهذا الحديث مُسلسلٌ بالضحك؛ لأن كل من حدث به يضحك حتى تبدوا نواجذه.

مثالهُ:

عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "**يا مُعاذ! والله إنِّي لأُحبُّكَ، أوصيك يا مُعاذ لا تدعنَّ دُبر كُلِّ صلاةٍ أن تقول: اللهُمَّ أعني على ذكرك وشكرك وحُسن عبادتك**" [٦٢].

قلتُ: قال لي الشيخُ أبو الفيض الفاداني [٦٣]: إني أُحبُّكَ، ثم قال: حدَّثني به الشيوخُ: عمر بن حمدان، ومُحمَّد بن عبد الباقي اللَّكنويُّ، و ... وقال لي كُلُّ واحدٍ منهم: "إني أُحبُّك؛ فقل".

وهكذا قال كُلُّ راوٍ من روايته: "حدَّثني فلانٌ وفلانٌ"، وقال لي: "إنِّي أُحبُّك"؛ فقُل: ... إلخ.

****

---

(٦٢) رواه أحمد (٥/ ٢٤٧)، والنَّسائي (٣/ ٥٣)، وأبو داود (٢٢٥١)، وابن خُزيمة (٧٥١) بسندٍ صحيح.

(٦٣) عندما زرته في بيته في مكة المكرمة بتاريخ (١٨/ ٥/ ١٤٠٦ هـ)، وحدثني ببعض المسلسلات، ثم أجازني بمروياته رحمه الله، وغفر له. وانظر: رسالته "ورقات في مجموعة المسلسلات" (ص ٧).

العزيز والمشهور

١٢-"عَزِيزٌ" مَروِيُّ اثنَينِ أوْ ثَلاثَهْ	"مَشْهورٌ" مَرْوِيُّ فَوْقَ ما ثَلاثَهْ

قلتُ: استدرك الشيخ عبد الستار على الناظم هذا أيضاً؛ فقال:

عزيزُ مرويّ اثنين يا بَحَّاثة ... مشهورُ مرويٍّ عن الثلاثهْ

العزيز [٦٤]: ما انفرد بروايته عن راويه اثنين في طبقةٍ أو أكثر من طبقات السَّندِ، ولا يقلَّ العدد عن ذلك.

مثالُه:

ما ذكره لحافظ ابن حجر في "نُزهة النظر" (ص ٧٠ -بتحقيقي) في الحديث الذي رواه الشيخان من حديث أنس بن مالك. والبخاريُّ من حديث أبي هريرة: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من والده وولده والنَّاسِ أجمعين**" [٦٥].

فرواه عن أنس: قتادة بنِ دعامةَ، وعبدُ العزيز بن صُهيب.

---

(٦٤) انظر: "التدريب" (٢/ ١٨١)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص ٢٤٣).

(٦٥) رواه البخاريُّ (١٤)، ومسلم (٤٤).

ورواه عن قتادةَ: شُعبة بن الحجاج، وسعيدٌ [٦٦].

ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل بن عُليَّة، وعبد الوارث بن سعيد، ورواه عن كُلٍّ جماعةٌ.

المشهور [٦٧]: هو ما رواه ثلاثةُ رواةٍ فأكثر في كُلِّ طبقات السَّندِ، ما لم يبلغ حدَّ التواتر، وهذا يُسمى (المشهور الاصطلاحي).

مثالُه:

عن ابن عمروٍ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "**إن الله تعالى لا يقبضُ العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبضُ العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبقِ عالماً، اتخذ الناسُ رءوساً جُهَّالاً، فسُئلوا، فأفتوا بغير علمٍ فضلُّوا واضلُّوا**" [٦٨].

فرواه عن ابن عمروٍ في جميع طبقات السند ثلاثةٌ فأكثرُ كما هو مُفصَّلٌ في أسانيده.

وانظر له: "فتح الباري" (١/ ١٩٥).

---

(٦٦) وفي ذلك بحثٌ، ترى الإشارة إليه في تعليقي على رسالتي "النُّكت على نُزهة النظر" (ص ٧٠)، وانظر: "تحفة الأشراف" (١/ ٣٠٥).

(٦٧) انظر: "حاشية الأجهوري" (ص ٣٤)، و"التدريب" (٢/ ١٧٣).

(٦٨) رواه البخاري رقم (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).

المشهور غير الاصطلاحي: وهو الذي يشتهر عند فئةٍ من الناس، أو في جيلٍ من الأجيالِ لدواعٍ مُعيَّنة، وقد تكون أحاديث مُشتهرة على ألسنة الناس وليس لها أصلٌ أو سندٌ [٦٩]، وقد تكون صحيحةٌ أو ضعيفةٌ، أو متواترةٌ، وهو أنواع [٧٠]:

١- مشهورٌ بين أهل الحديث خاصَّة [٧١].

٢- مشهورٌ بين أهل الحديث والعلماء والعوام [٧٢].

٣- مشهورٌ بين الفقهاء [٧٣].

٤- مشهورٌ بين الأصوليين [٧٤].

---

(٦٩) "تدريب الراوي" (٢/ ١٨٣)، ولي في الأحاديث المشتهرة الضعيفة (المُعاصرة) كتابٌ مُستقل.

(٧٠) انظر: "التقييد والإيضاح" للحافظ العراقي (ص ٢٦٣ -٢٦٧)، و"التدريب" (٢/ ١٥٧)، و"توضيح الأفكار" للصنعاني (٢/ ٤٠٦).

(٧١) مثاله: ما رواه الشيخان، عن أنس بن مالك رضي الله عنه: (**أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قنت بعد الركوع شهراً يدعو على رِعلٍ وذكوان، ويقول: عُصيَّةٍ عصت الله ورسوله**).

(٧٢) مثاله: ما رواه الشيخان، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**).

(٧٣) مثاله: ما رواه أبو دواد في سننه (٢١٧٨)، وابن ماجه (٢٠١٨)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**أبغض الحلال إلى الله الطلاق**).

(٧٤) مثاله: ما رواه الإمام ابن عدي في الكامل (٢/ ١٥٠)، وأبو نُعيم في تاريخ أصبهان (١/ ١٢٣)، عن أبي بكرة رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**).

٥- مشهورٌ بين النُّحاة [٧٥].

٦- مشهورٌ بين العامَّة [٧٦].

****

(٧٥) مثاله: حديث: (**نِعمَ العبدُ صُهيبٌ**)، ذكره البدر الزركشي في "اللآلئ المنثورة" (١٦٩)، وقال: لا أصل له.

(٧٦) مثاله: حديث: (**العجلة من الشيطان**)، ذكره ابن القيسراني في "ذخيرة الحفاظ" (٣/ ١٦٠٦)، وفيه ابن لهيعة: ضعيف.

المُعنعن والمُبهم

١٣-"مَعَنْعَنٌ" كَعَن سَعيدٍ عَنْ كَرَمْ	"وَمُبهَمٌ" مَا فيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ

قلتُ: استدرك الشيخ عبد الستار على الناظم هذا أيضاً؛ فقال:

مُعنعنٌ المُدلِّسين عن كَرم ... ومُبهمٌ ما فيه راوٍ لم يُسم

وقد ألحق بعض أهل العلم (المُؤنَّن) -وهو ما رُوي بلفظ "أن"، مثل أن يقول: "حدَّثنا فلانٌ أنَّ فلاناً قال"، -بالمعنعن؛ فهو آخذٌ حُكمه سواءً بسواء.

المعنعن [٧٧]: هو الحديث الذي يقول فيه راوٍ واحدٌ من رواته أو أكثر: "عن فُلان، عن فُلان..."إلخ. وذكر الناظمُ مثالاً سريعاً؛ فقال: "... عن كَرَم".

حكم الحديث المُعنعن:

فإن كان الراوي مُدلِّساً، ولم يُصرّح بالتحديث أو السَّماع [٧٨]؛ **فالحديث مردود**، وإن كان الرواي ثقةً، ثبتاً، لم يُعهد عليه تدليساً؛ فهو **مقبولٌ**، أو إذا جاء بالسّماع تصريحٌ من راويةٍ أخرى للحديث نفسه [٧٩].

---

(٧٧) انظر: "توضيح الأفكار" للصنعاني (١/ ٣٣٧)، و"مُقدمة ابن الصلاح" (ص ٥٦).

(٧٨) وهذا إذا كان المُدلِّسُ من الطبقة الثالثة والرابعة فلا بُدَّ أن يُصرِّح بالسَّماع، أما المرتبة الأولى والثانية من مراتب المدلسين؛ فيحتملُ الأئمة تدليسهم؛ إما لإمامتهم، أو لقلة ما دلَّسوا في جانب ما رووا. انظر: "تحرير علوم الحديث" (١/ ١٧٨).

(٧٩) ويشترط البخاري ثبوت الملاقاة لمن روى عنه بـ"عن"، واكتفى مسلمٌ بالمعاصرة.

والتدليسُ: هو إخفاء العيب.

فائدة:

اشترط الإمام البخاريُّ وشيخه ابن المديني، وبعضُ أئمة الحديث ثبوت ملاقاة الراوي عمَّن رواه عنه بالعنعنة، أما مُعظم الأئمة –وبالأخصّ الإمام مُسلمٌ –؛ فقد اكتفوا بثبوتِ كونهما في عصرٍ واحدٍ، مع إمكانيَّةِ اللقاء، وإن لم يثبت في خبرٍ قط أنَّهم اجتمعا، أو تشافها، ونقل الاتفاق على ذلك الإمامُ مُسلمٌ نفسه كما في مُقدمة "صحيحه" [٨٠].

وأمثلة **المعنعنِ من غير تدليسٍ** كثيرٌ جداً في كُتب السُّنة، وهي مقبولةٌ بالشرط السابق [٨١].

---

(٨٠) مقدمة "صحيح مسلم" (١/ ٣٠). وانظر: "النكت على ابن الصلاح" (١/ ٢٨٩)، و"حاشية الأجهوري" (ص ٤٦). وللمزيد من البيان في هذه المسألة راجع كتاب "السَّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن" تأليف ابن رُشيد الفِهري (ص ٢١ فما فوق –طبع تونسي).

(٨١) ومن **أمثلة المُعنعن من غير تدليس**، ما أخرجه ابن ماجه في "سننه" (١٠٠٥)، قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا معاوية بن هشام، قال: حدثنا سفيان، عن أسامة بن زيد، عن عثمان بن عروة، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف**».

وسفيان بن عُيينة من الطبقة الأولى من طبقات المدلسين، وتدليسه مقبول؛ لأنه إمام.

وأما أمثلةُ **مُعنعنِ التدليس**؛ فستأتي إن شاء الله تعالى، فناظر (ص ٤٤-٤٨).

المُدلِّس؛ بكسر اللام المشدَّدة: هو الراوي إذا حدَّث يُدلِّسُ في تحديثه بنوعٍ من أنواع التدليس التي سوف تمرُّ معنا إن شاء الله.

المُبهَمُ (٨٢): هو من لم يتضح اسمه في المتن أو الإسنادِ؛ من الرُّواة، أو ممّن لهم علاقةٌ بالرِّوايةِ.

مثل أن يقول الراوي: حدثني رجلٌ، أو حدثني فلانٌ، أو شيخٌ، أو بعضُهم، أو حدثني الثِّقَةُ، لأنه قد يكون ثقةً عنده مجروحاً عند غيره.

حكم الحديث المُبهم:

وحكمه أنه لا يُقبل لجهالة الراوي المُبهم؛ إلا إذا عُرِف، أو كان المُبهم من الصحابة؛ لأن جهالة الصحابة لا تضرُّ، فالصحابة كلهم عدولٌ وثقاتٌ بشهادة الله لهم.

أمثلةٌ (٨٣):

---

(٨٢) انظر: "التدريب" (٢/ ٣٤٢).

ولمزيد من الأمثلة راجع: "التبصرة والتذكرة" (٣/ ٢٣١ -فما فوق).

(٨٣) "الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة" للخطيب البغدادي (١٣).

١- **مُبهم في نفس المتن:** حديثُ ابن عبَّاسٍ رضي الله عنه: "أن رجلاً قال يا رسول الله! الحجُّ كُلَّ عامٍ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا، **بل حجة، فمن حج بعد ذلك، فهو تطوع...**" [٨٤].

فهنا أُبهم الرجل، لكنه عُرف بروايةٍ أخرى، وهو "الأقرعُ بن حابس".

٢- **مُبهم في السَّند:** حديثُ رافع بنِ خَديجٍ رضي الله عنه، عن عمِّه في النَّهي عن المُخابرة [٨٥].

فهنا أبهم عمُّ رافع بن خَدِيج، مع أنَّ الرواية عنه، لكن عُرف من روايةٍ أُخرى أنَّ اسمه "ظهيرُ بنُ رافعٍ" [٨٦].

---

(٨٤) رواه أحمد في مسنده (٥/ ١٣٨، برقم: ٢٩٩٦).

(٨٥) أخرجه أبو داود في سننه (٣٣٩٥)، عن رافع بن خديجٍ؛ قال: كنَّا نُخابرُ على عَهْدِ رسولِ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ؛ فذَكَرَ أنَّ بعضَ عُمومتِهِ أتاهُ؛ فقالَ (**نَهى رسولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ عَن أمرٍ كانَ لَنا نافعًا وطواعِيةُ اللَّهِ ورسولِهِ أنفَعُ لَنا وأنفَعُ...**) الحديث، وصححه الألباني رحمه الله. والمخابرة هي: استكراء الأرض ببعض ما يخرج منها. واختلف الناس في سبب تسميتها بالمخابرة على قولين ذكرهما ابن قتيبة:

أحدهما: أنها مأخوذة من معاملة يهود خيبر حين أقرهم رسول الله –صلى الله عليه وسلم؛ فقال: خابروهم؛ أي: عاملوهم على خيبر.

والقول الثاني: أنها مأخوذة من الخبرة وهي النصيب.

(٨٦) "غوامض الأسماء المبهمة" رقم (٢٦٦) لابن بُشكوال، وانظر: "تقريب التهذيب" (١/ ٣٨٢)، و"خلاصة تهذيب الكمال" للخزرجي (ص ١٨٢).

٣- **مُبهم الصَّحابي**: قال الإمام النَّسائي في "سننه" (٤٧٩٤): حدثنا مُحَمِّد بن كاملٍ، قال: حدثنا هُشيمٌ، عن خالدٍ، عن القَاسِمِ بن ربيعةَ، عن عقبة بن أوس، **عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم**؛ قال: خطب النبي صلى الله عليه وسلم -يوم فتح مكة -فقال: **(ألا وإن قتيل الخطأ شِبهِ العمد بالسَّوطِ والعَصَا والحجر...)**.

فهذا حديثٌ إسناده صحيح، ورجاله ثقات، وإبهام الصحابيّ في الحديث لا يضرُّ؛ لأن الصحابة عدول.

****

الإسناد العالي والنازل

١٤-وكُلُّ مَا قَلَّت رِجَالُهُ "عَلا"	وضِدُّهُ ذَاكَ الذِي قَدْ "نَزَلا"

الحديث العالي الإسناد [٨٧]: هو الذي قلَّ راويه بالنسبة إلى سندٍ آخر، يَرِدُ به ذلك الحديث بعددٍ أكثر؛ فيقرب رجال سنده من الرسول صلى الله عليه وسلم، أو من إمامٍ من أئمة الحديث أو غيره.

الحديث النازلُ الإسناد [٨٨]: هو عكسُ ما ذكرنا عن الحديث عالي الإسناد.

وقد حرص السَّلف على طلب الإسناد العالي؛ كما قال **الإمام أحمد بن حنبل**: "طلبُ الإسنادِ العالي سُنَّةٌ عمَّن سلف" [٨٩].

من أمثلة العلو في الإسناد: ثلاثيات الإمام أحمد والبخاري [٩٠]:

---

(٨٧) انظر: ""حاشية الأجهوري" (ص ٥١)، وللإطلاع على أسانيد عالية للغياية، راجع: "ثلاثيات مُسند الإمام أحمد" مع شرحها للعلامة السفاريني.

(٨٨) انظر: "تدريب الراوي" (٢/ ١٧١)، و"علوم الحديث" (ص ٢٧٣).

وممن تكلَّم فأجاد مناقشة تعريف الصحابي الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله في "الإصابة في تمييز الصحابة" (١/ ٧)، وقد أوردتُ التعريف الذي اختاره، والحمد لله على توفيقه.

(٨٩) انظر: "الرحلة في طلب الحديث" (ص ٨٩).

(٩٠) **الثلاثيات**: أن يكون بين المصنف والنبيّ صلى الله عليه وسلم ثلاثةٌ من الرواة.

قال الإمام البخاري في صحيحه (١/ ٣٣، برقم: ١٠٩): حدثنا مكيُّ بن إبراهيم، قال: حدثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "**من يَقُل عليَّ ما لم أقل، فليتبوأْ مَقعَدَهُ من النّار**".

فهذا الحديث مثالٌ على الإسناد العالي؛ فليس بين البخاريِّ وبين النبيِّ صلى الله عليه وسلم إلا ثلاثة رواة فقط.

****

الحديث الموقوف

١٥-ومَا أَضَفْتَهُ إلى الأَصْحَابِ مِن	قَوْلٍ وفعْلٍ فهْوَ "مَوْقُوفٌ" زُكِنْ

الصحابيُّ [٩١]: من لقي النبيَّ صلى الله عليه وسلم مؤمناً به، ومات على الإسلام.

الموقوف [٩٢]: هو ما ورد عن الصحابة -رضوان الله عليهم- من أقوالهم، وأفعالهم، وتقريراتهم، فيُوقف عليهم، ولا يُتجاوز إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

زُكن: بضمِّ الزاي وكسر الكاف، أي: عُلم وعُرف وفُهم [٩٣].

أمثلة:

١- **الموقوف القولي**: قال عليُّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه: "حدثوا الناس بما يعرفون، أتُريدون أن يُكذب الله ورسوله" [٩٤].

---

(٩١) انظر: "التدريب" (٢/ ٢٠٦)، و"الباعث" (٢/ ٤٩١)، و"علوم الحديث" (ص ٣٩).
وممن تكلَّم فأجاد مناقشة تعريف الصحابي الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله في "الإصابة في تمييز الصحابة" (١/ ٧)، وقد أوردتُ التعريف الذي اختاره، والحمد لله على توفيقه.
(٩٢) انظر: "التدريب" (١/ ١٨٣)، و"الباعث" (١/ ١٤٧)، و"قواعد التحديث" (ص ١٣٥).
(٩٣) "الصحاح" (٥/ ٢١٣١).
(٩٤) رواه البخاري في "صحيحه" (١/ ٢٢٥ -فتح) معلقاً.
(تنبيه): لم يتكلَّم الحافظ ابن حجر على هذا الأثر في "تغليق التعليق"!.

٢- **الموقوف الفعلي**: ما قاله الإمام البخاري: "وأَمَّ ابن عباسٍ وهو مُتيمِّمٌ" [٩٥].

٣- **الموقوف التقريري**: كقول التابعي: "فعلتُ كذا بحضرة الصحابيّ، ولم يُنكِر عليَّ".

فائدة:

إذا قال الصحابي: "من السنة كذا وكذا..." أو قال: "كُنّا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفعلُ كذا وكذا ..."، أو أن يقول قولاً لا مجال للاجتهاد الشخصي فيه؛ فهذا لا يأخذ حكم الموقوف، وإنما يُسمى "المرفوع حكماً" [٩٦]، أي: بمثابة قول النبيِّ صلى الله عليه وسلم وفعله من حيث الحجية [٩٧].

---

(٩٥) رواه البخاري معلقاً (١/ ٤٤٦- فتح)، وقال الحافظ في "الفتح": "وصله ابن أبي شيبة، والبيهقيُّ، وغيرهما، وإسناده حسن"، وانظر: "تغليق التعليق"؛ لابن حجر رحمه الله (٢/ ١٨٧).

(٩٦) للتوسع في هذه المسألة، ومعرفة الأمثلة عليها، انظر: "تدريب الراوي" (١/ ١٨٦)، و"توضيح الأفكار" (١، ٥٦).

(٩٧) وهذا الحديث صورته صورة الموقوف على الصحابي ولكن معناه معنى المرفوع للنبيّ صلى الله عليه وسلم؛ لأنه مما لا يُدرك بالرأي ولا بالاجتهاد، وذلك كإخبار الصحابيّ عن أمورٍ غيبية لا يُمكن إدراكها بالاجتهاد، ولم يُعرف أنه أخذها عن أهل الكتاب. فهذا الحديث له حكم الرفع للنبيّ صلى الله عليه وسلم؛ ومثال ذلك: إخبار الصحابيّ عن بدء الخلق، أو عن أحوال الأمم الماضية، أو الفتن في آخر الزمان، أو إخباره عن بعض أحداث يوم القيامة.

ومثل الإخبار عما يحصل بفعله ثوابٌ مخصوص، أو يحصل بمثله عقابٌ مخصوص، كقوله: "من فعل كذا فله أجر كذا"، أو "من فعل كذا فعليه عقوبة كذا".

ومثل صلاة عليٍّ رضي الله عنه صلاة الكسوف في كل ركعةٍ أكثر من ركوعين.

****

المرسلُ والغريبُ

وقُلْ "غَريبٌ" ما رَوَى رَاوٍ فَقطْ	١٦-"وَمُرْسلٌ" مِنهُ الصَّحَابيِّ سَقَطْ

قلتُ: استدرك الشيخ عبد الستار على الناظم هذا ايضاً؛ فقال:

ومُرسلٌ من فوق تابعٍ سقط ... وقُل غريبٌ ما روى راوٍ فقط

المُرسل [٩٨]: هو الحديث الذي يرفعه التابعيُّ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ؛ دون أن يذكرُ الرواة الذين سمع الحديث بواسطتهم إن كانوا صحابةً أو تابعين.

ومثل قول الصحابة: أُمرنا بكذا، ونُهينا عن كذا، أو من السنة كذا، فهذا أيضاً من السنة المرفوعة.

ومثل أن يقول الراوي في الحديث عند ذكر الصحابي بعض هذه الكلمات الأربع: يُنميه، ورفعه، أو يبلغ به، أو روايةً.

(٩٨) انظر: "تدريب الراوي" (١/ ١٩٥)، و"توضيح الأفكار" (١/ ٢٨٣)، وللتوسع فيما استدركه الشيخ عبد الستر على النظم انظر: "شرح مُلّا علي القاري على النخبة" (ص ١٠٩، ١١٠).

مثاله: ما رواه أبو داود في "المراسيل"[٩٩]، عن الزُّهريّ: "أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم استعانَ بناسٍ من اليهود في خيبرَ؛ فأَسْهَمَ لهم".

فالزُّهريُّ إمامٌ من أئمة التابعين [١٠٠]، روى هذا الحديث عن النبيّ مباشرةً دون أن يذكر الواسطة التي سمع الحديثَ بواسطتها: إما صحابياً، أو تابعياً مثله [١٠١].

فائدة:

مرسل الصحابيِّ [١٠٢]: هو ما أخبر من قول الرسول الله صلى الله عليه وسلم أو فعله، ولم يسمعه أو يشاهده منه.

وسبب ذلك: إمَّا صِغرُ سنَّه، أو تأخُّرُ إسلامه، أو غيابه، وفي ذلك أحاديثُ كثيرٌ لصغار الصحابة كابن عباس، وابن الزبير وغيرهما، ومُرسله مقبولٌ؛ لأن الصحابة كلهم عُدول.

---

(٩٩) برقم (٢٨١)، وعبد الرزاق في مصنفه (٩٣٢٩)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٢/ ٣٩٥)، وقال البيهقي في "سننه" (٩/ ٥٣): "إسناده ضعيفٌ ومنقطع". وراجع: "نصب الراية" للزيعلي (٣/ ٤٢٢)، فإنه مهم.

(١٠٠) انظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" (٩/ ٤٤٥)، وغيره من كتب التراجم، وقد ترجمه بتوسعه الإمام ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (ج ١٥/ ورقة ٩٧٥ – ١٠٢٧).

(١٠١) لمعرفة حكم الاستعانة بالكفار، راجع "نيل الأوطار" (٧/ ٢٣٥)، و"سبل السلام" (٤/ ٤٩).

(١٠٢) انظر: "التقييد والإيضاح" (٥٩)، و"الباعث" (١/ ١٥٨)، و"التقريب" (١/ ١٧١).

الغريب [١٠٣]: هو الذي انفرد بروايته شخصٌ واحدٌ في أيّ موضعٍ من السند –أوله، أو أثنائه أو آخره –وقع التفرُّد به.

وقد سُمي الحديث الغريب بذلك؛ لأنه كالغريب الوحيد الذي لا أهل عنده، أو لبُعده عن مرتبة الشُّهرة، فضلاً عن التواتر.

وانظر "توضيح الأفكار" (٢/ ٢٠٤) والتعليق عليه.

مثاله: حديث "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئٍ ما نوى..." [١٠٤].

فهذا الحديث على شهرته تفرَّد بروايته عن الرسول صلى الله عليه وسلم عُمر بن الخطاب، ثُمَّ علقمةُ عنه، ثم محمد بن إبراهيم التيمي عنه، ثم عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، ثم اشتهر بعد ذلك [١٠٥].

****

(١٠٣) انظر: "معرفة علوم الحديث" للحاكم النيسابوري (٩٤)، و"تدريب الراوي" (٢/ ١٨٠).

(١٠٤) رواه البخاري رقم (١، ٢٥٢٩)، ومسلم رقم (١٩٠٨)، وغيرهما.

(١٠٥) راجع: "سير أعلام النبلاء" للإمام الذهبي (٥/ ٤٧٦).

المُنقطع

١٧–وكلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ	إسْنَادُهُ "مُنْقَطِعُ" الأوْصالِ

المنقطع [١٠٦]: هو الحديث الذي لم يتصل إسناده بسبب سقوطِ راوٍ أو أكثر، في موضعٍ واحدٍ أو أكثر، بشرط عدم التوالي في السُّقوط [١٠٧].

مثاله:

ما رواه أبو داود في "سننه" [١٠٨]؛ قال: حدثنا سليمان بن داود المَهْري، قال: أنبأنا ابن وهبٍ، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب: أن عمر بن الخطاب قال –وهو على المنبر: "يا أيُّها الناس! إنَّ الرأي إنما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم مُصيباً، لأن الله كان يُريه، وإنما هو منَّا الظنُّ والتكلُّف".

(١٠٦) انظر: "علوم الحديث" (ص ١٥)، و"التدريب" (١/ ٢٠٧)، و"الوضع في الحديث" لعُمر فُلاّتة (١/ ٩٠).

(١٠٧) فائدة:

١- إذا كان الانقطاع من مبدأ السند فهو "المُعلَّق".

٢- إذا كان من أصل السند وطرفه (الذي فيه الصحابي) فهو "المرسل".

٣- وإذا كان من أيّ موضع آخر من مواضع السند؛ فهو "المنقطع".

(١٠٨) برقم (٣٥٨٦).

قال الإمام المنذريُّ [١٠٩]: "وهذا مُنقطعٌ، الزُّهريُّ [وهو ابن شهاب] لم يُدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه"، فلم يتصل السند.

* * * *

(١٠٩) "مختصر سنن أبي داود" (٥/ ٢١١) له.

المعضل والمدلس

١٨-"والْمُعْضَلُ" السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَان	ومَا أتى "مُدَلَّساً" نَوعانِ

المعضل [١١٠]: هو ما سقط من إسناده راويان أو أكثر على التوالي، في موضعٍ واحدٍ من السند، وفي أثنائه [١١١].

وما أحسن قول الشيخ عبد الله بن إبراهيم العلوي في تعريفه للمعضل [١١٢]:

ومعضل من راويين خالي ... فصاعداً لكن مع التوالي.

مثاله:

ما رواه الحاكم [١١٣]، بسنده إلى القَعنبيّ، عن مالك: أنه بلغه أنَّ أبا هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**للمملوك طعامُه وكسوته بالمعروف، ولا يُكلَّف من العمل إلا ما يُطيق**".

(١١٠) انظر: "علوم الحديث" (٥٤)، و"حاشية الأجهوري" (٥٨)، و"التدريب" (١/ ٢١١).

(١١١) وهو من أقسام الحديث الضعيف، بسبب كثرة الرواة المحذوفين في الإسناد، والجهالة بحالهم.

(١١٢) "رفع الأستار"؛ لحسن محمد المشاط (ص ٨٧).

(١١٣) "معرفة علوم الحديث"؛ للحاكم (ص ٤٦).

قال الحاكم: (هذا حديثُ مُعضلٌ عن مالك: أعضله هكذا في "الموطأ" [114]).

قلتُ: وسبب الإعضال أنه سقط منه راويان متواليان بين مالك وأبي هريرة رضي الله عنه، وهما محمد بن عجلان وأبوه [115].

المدلَّس [116] -بفتح اللام المشددة -: وهو الحديثُ الذي أُخفي عيبٌ في إسناده لكي يصير ظاهره حسناً.

وفي اللغة: "التدليس في البيع: كتمان عيبِ السلعة عن المشتري..." [117].

****

(١١٤) "موطأ الإمام مالك" (٢/ ٩٨٠ -رواية يحيى) و(٢/ ١٦٠ -رواية أبي مصعب الزهري)، واعلم أن مسلماً وصل هذا الحديث (١٦٦٢) من طريق ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن بُكير بن الأشج، عن عجلان، عن أبي هريرة. وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٤/ ٢٨٣): "رواه إبراهيم بن طهمان، عن مالك، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، وتابعه النعمان بن عبد السلام عن مالك". وانظر: "الاستذكار" (٢٧/ ٢٨٣) له، و"شرح الزرقاني" (٤/ ٣٩٥)، وانظر: "التلخيص الحبير"؛ للحافظ ابن حجر (٤/ ١٣).

(١١٥) انظر: "التدريب" (١/ ١٧٤)، و"توضيح الأفكار" (١/ ٣٢٧).

(١١٦) انظر: "التقييد والإيضاح" (٧٨)، و"التدريب" (١/ ٢٢٣).

(١١٧) "لسان العرب" (٦/ ٨٦).

أنواع التدليس في الحديث

١٩-الأوَّل الإسْقاطُ للشَّيخِ وأنْ	يَنْقُلَ عمَّن [١١٨] فَوْقَهُ بعنْ وأنْ
٢٠-والثَّانِ لا يُسْقِطُهُ لكنْ يَصِفْ	أوْصَافَهُ بما بهِ لا يَنْعرِفْ

قلتُ: أبدل الشيخ عبد الستار كلمة: (والثانِ) بكلمة: (والثالث).

وسببُ تقسيم العلماء التدليس إلى ثلاثة أقسامٍ ستأتي، على أن ابن الصَّلاح في "مقدمته" المشهورة لم يذكر منها إلا قسمين.

أنواع التدليس:

١- تدليس التسوية [١١٩]: هو رواية الراوي عن شيخه، ثُم إسقاط راوٍ ضعيفٍ بين ثقتين، لقي أحدهما الآخر، وأشهرُ من كان يفعلُ هذا النوع، هو بقيَّةُ بن الوليد [١٢٠].

---

(١١٨) وفي نسخةٍ "ممَّنْ".

(١١٩) "التدريب" (١/ ٢٢٤)، و"توضيح الأفكار" (١/ ٣٧٣).

(١٢٠) لترجمته: راجع "تهذيب التهذيب" (١/ ٤٤٧)، و"الجرح والتعديل" (٢/ ٤٣٤)، وكان يُقال عنه: "أحاديث بقيَّة ليست نقيَّة، فكُن منها على تقيَّة"؛ على ما في "تاريخ بغداد" (٧/ ١٢٤)، و"الكامل" (٢/ ٥٠٤)، وذكره الذهبي في "الميزان" (١/ ٣٣١)، عن أبي مسهر.

مثاله: ما رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم؛ قال: سمعتُ أبي (وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهُويه، عن **بقيَّة**)، قال: حدثني **أبو وهبٍ الأسدي**، عن نافع، عن ابن عمر، حديث: "لا تحمدوا إسلام المرء، حتى تعرفوا عقدة رأيه".

قال أبي [أي: أبو حاتم] (١٢١): "هذا الحديثُ له أمرٌ قلَّ من يفهمه، روى هذا الحديث **عُبيد الله بن عمرو** -وهو ثقةٌ- عن **إسحاق بن أبي فروة** -وهو ضعيفٌ- عن **نافعٍ** وهو ثقةٌ -عن ابن عمر، عن النَّبيّ صلى الله عليه وسلم، وعُبيد بن عَمْرٍو كُنيته أبو وهب، وهو أسديٌّ؛ فكأن بقيَّة بن الوليد كنَّى عُبيد الله بن عمرو، ونسبه إلى بني أسدٍ؛ لكيلا يُفطن به، حتى إذ ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط، لا يُهتدى له..." (١٢٢).

٢- تدليس الإسناد (١٢٣): وهو أن يروي الراوي عمَّن سمع منه ما لم يسمع، دون أن يذكر أنه سمعه صراحةً، وذلك بأن يأتي بلفظٍ مُوهمٍ للسَّماع؛ مثل: (عن)، و(أن)، أو (قال)...

مثاله: ما أخرجه النَّسائيُّ في "عمل اليوم والليلة" (ص ٤٣١) بسنده من طريقين؛ عن أبي الزبير عن جابر؛ قال: "**كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم لا ينام كل ليلةٍ حتى يقرأ ﴿آلم، تنزيل﴾** السجدة، و﴿**تبارك الذي بيده الملك**﴾".

---

(١٢١) "علل الحديث"" (٢/ ١٥٥).

(١٢٢) راجع "التقييد والإيضاح" (٧٨)، و"التدريب" (١/ ٢٥٥).

(١٢٣) انظر: "الباعث" (١/ ١٧٢)، و"التدريب" (١/ ١٨٦).

ثم روى بعده بسنده إلى زُهير بن مُعاوية أنَّه قال: سألتُ أبا الزُّبير: أَسمعتَ جابراً يذكر: أنَّ نبيَّ الله صلى الله عليه وسلم كان لا ينامُ حتى يقرأ ﴿آلم﴾ تنزيل....، و﴿تبارك﴾؟

قال: ليس جابرٌ حدَّثنيه، ولكن حدَّثني صفوانُ أو أبو صفوان!!!

قلتُ: ففي هذا المثالِ دلَّس أبو الزُّبيرِ؛ فأسقط واسطةَ سماعهِ لهذا الحديث من جابر [١٢٤].

٣- **تدليس الشيوخ** [١٢٥]: هو أن يروي عن شيخٍ حديثاً سمعه منه، فيُسمِّيَهُ أو يُكنيَّهُ أو ينسِبَه أو يصفه بما لا يُعرف به، كي لا يُعرف، ولا يُهتدى إليه.

مثاله: قول أبي بكر بن مُجاهد –أحد أئمة القراء -: "حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله..." يُريد أبا بكر بن أبي داود السِّجستاني، فهو بصنيعه هذا قد وعَّر طريق معرفته على السامع وجعلها شاقّة [١٢٦].

---

(١٢٤) انظر للتوسع: كتابي "دراسات علمية في صحيح مسلم" (ص ٦٨ -٦٩).

(١٢٥) انظر: "محاسن الاصطلاح" (١٦٧)، و"جامع التحصيل" (١١٠)، و"فتح المغيث" (١/ ١٦٩).

(١٢٦) انظر: ملحق كتاب "طبقات المدلسين" (ص ١٥٥) لأخينا الدكتور عاصم القريوتي.

وللحافظ ابن حجر كتابٌ مُفيد في هذا الباب، اسمه "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس"، وهو مطبوعٌ متداول.

وهناك أنواعٌ أخرى للتدليس، قد بينها أهل الحديث رحمهم الله تعالى [١٢٧].

****

(١٢٧) المعرفة هذه الأنواع، انظر: "مقدمة ابن الصلاح" (ص ٦٦)، و"الاقتراح" لابن دقيق العيد (ص ٢٠٨)، و"تدريب الراوي" (١/ ٢٢٣)، و"التقييد والإيضاح" (ص ٩٥).

الشَّاذُّ والمقلوب

٢١-ومَا يَخالِفُ ثِقةٌ فيهِ الَملا	فالشَّاذُّ والمَقْلوبُ قِسْمَانِ تَلا
٢٢-إبْدَالُ راوٍ ما بِرَاوٍ قِسْمُ	وقَلْبُ إسْنَادٍ لمتنٍ قِسمُ

الملا: أي الجماعة، وقيل: أشراف القوم ووجوههم، والمقصود هنا جماعة الرواة [١٢٨].

الشاذُّ [١٢٩]: هو ما رواه الثقةُ مخالفاً لما هو أرجحُ منه حفظاً، أو أكثرُ منه عدداً. ويُسمَّى الحديث المقابل للشاذ بـ "**المحفوظ**".

مثاله:

ما رواه ابن ماجة في "سننه" [١٣٠]؛ قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، ثنا معاوية بن هشام، ثنا سفيان، عن أسامة بن زيد، عن عثمان بن عمرو، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن لله ملائكةً يُصلُّون على مَيامِنِ الصُّفوف..." [١٣١].

---

(١٢٨) "لسان العرب" (١/ ١٥٩).

(١٢٩) انظر: "التقييد والإيضاح" (٨٣)، و"التدريب" (١/ ١٩٣)، و"توضيح الأفكار" (١/ ٣٧٧).

(١٣٠) (١/ ٣٢١).

(١٣١) وانظر رسالتي: "زهر الروض في حكم الصيام يوم السبت في غير الفرض" (ص ٧٩)، ففيها فائدةٌ مُهمَّةٌ حول الحديث الشاذ.

قلتُ: فإسناده رجالُه ثقات، وظاهرهُ الصحة [١٣٢]، لكن أخطأ في متنه أسامة بنُ زيد؛ فرواه بلفظ: "... **على ميامن الصفوف**"؛ بينما خالفه جماعةُ الثقات [١٣٣]، فرَوَوْهُ بلفظ: "... **على الذين يَصِلُونَ الصُّفوف**".

لذلك قال الإمام البيهقيُّ في "سننه" (٣/ ١٠٣) مُشيراً إلى شُذوذه: "وهو المحفوظ" [١٣٤].

المقلوب: وهو قسمان:

القسم الأول: (إبدالُ لفظٍ بآخر):

أ- وقد يكون ذلك القلب في سند الحديث من حيث الرُّواة:

مثاله: حديثٌ مرويٌّ عن كعب بن مُرَّة، فيقلبه الرواي، فيجعله عن مُرَّة بن كعب. أو حديثٌ يُروى عن "سالمٍ" فيجعله الراوي عن "نافعٍ"، والمعروف أنه عن سالم، وهذا النوع م القلب هو الذي يُطلق على راويه أنه "يسرق الحديث"، ولا يجوز مطلقاً.

ب-وقد يكون في متن الحديث من حيث الألفاظ:

مثاله:

---

(١٣٢) لذا حسنه الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ٣١٢).

(١٣٣) انظر: "علوم الحديث" (ص ٩١).

(١٣٤) ووافقه شيخنا في تعليقة على "المشكاة" (١/ ٣٤٢).

حديث أبي هريرة [١٣٥]، في السبعة الذين يُظلُّهم الله في ظلِّ عرشه يوم ظلَّ إلا ظلُّه؛ ففيه: "... **ورجلٌ تصدَّق بصدقةٍ فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**..."؛ فهذا مما انقلب على بعض الرُّواة؛ فإن الثابت هو: "... **حتى لا تعلم شماله ما تُنفق يمينه**...".

القسم الثاني: (قلب إسناد متنٍ لمتنٍ آخر):

وهو إبدالُ إسنادِ متنٍ بإسنادِ متنٍ آخرَ، وإبدالُ إسنادِ هذا المتنِ بالإسنادِ الأوَّلِ، بقصد الامتحان أو غيره، وهو ما يُطلق عليه اسم: "تركيب الأسانيد".

وهذا النوع لا بأس به بشرط بيان الصحيح قبل انتهاء المجلس.

مثاله:

ما فعله أهل بغداد مع الإمام البخاريِّ –رحمه الله –، إذ قلبوا له مائة حديث، وسألوه عنها؛ امتحاناً لحفظه، فردَّها على ما كانت قبلَ القلب، ولم يُخطئ في واحدٍ منها [١٣٦].

---

(١٣٥) رواه مالك في "الموطأ" (٢/ ٩٥٢)، ومسلم (١٠٣١)، عن أبي هريرة وأبي سعيد، وأحمد (١/ ٤٣٩)، والبخاري (٦٦٠)، ومسلم (١٠٣١)، والنسائي (٨/ ٢٢٢)، عن أبي هريرة. وانظر: التمهيد (٢/ ٢٨١) لابن عبد البر.

(١٣٦) راجع: "تاريخ بغداد"؛ للخطيب البغدادي (٢/ ٢٠)، والراجح عندي ثبوت القصة. وانظر: "أسماء من روى عنهم البخاري" (ص ٦٢ –٦٤) لابن عدي، وتعليق الأخ بدر العماش عليه.

وهذه القصَّةُ تدلُّ على سعة حفظ البُخاريِّ، وسَيلانِ ذهنه، ودِقَّة فهمه، وثُقُوب نظره، رحمه الله رحمةً واسعة.

* * * *

الحديثُ الفرد

٢٣-وَ"الفَرَدُ" ما قَيَّدْتَهُ بِثِقَةِ	أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَصِرِ على روايةِ

الفرد (١٣٧): مأخوذٌ من التفرُّد -، وهو قسمان:

١- **فردٌ مُطلق**: وهو ما تفرَّد به ثقةٌ؛ بأن لم يروه أحدٌ من الثقات إلا هو:

مثاله: حديثُ (١٣٨) عمر بن الخطاب، أنه سألَ أبا واقدٍ الليثيّ: ما كان يقرأُ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأضحى والفطر؟ فقال: "**كان يقرأ فيهما بـ﴿ق، والقرآن المجيد﴾، و﴿اقتربت السَّاعةُ وانشقّ القمر﴾**".

قال الحافظ العراقي (١٣٩): "وقد ورد هذا من رواية ضمرة بن سعيد المازنيّ، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي واقدٍ الليثي، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، وهذا الحديث لم يروه من الثقات إلا ضمرة، وقد رُوي من وجوهٍ أخرى ضعيفة".

٢- **فردٌ مُقيَّد؛ وهو نوعان:**

---

(١٣٧) انظر: "علوم الحديث" (ص ٨٠)، و"تدريب الراوي" (١/ ٢١٨).

(١٣٨) رواه مسلمٌ في "صحيحه" (رقم ٨٩١)، وأبو داود (١١٥٤)، والترمذي (٥٣٤)، والنسائي في "السنن" (١٥٦٧)، وفي "التفسير" (٥٧٠)، وابن ماجه (١٢٨٢).

(١٣٩) "التبصرة والتذكرة" (١/ ٢٢٠).

الأول: إذا تفرَّد به أهل بلدٍ مُعيَّن بأن لم يروه إلا أهل بلد كذا أو كذا ...

مثاله: ما رواه مسلمٌ في "صحيحه" [١٤٠]، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: **"والله لقد صلَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابنَيْ بيضاء في المسجد؛ سهلٌ وأخيه"**.

قال الحاكم [١٤١]: تفرَّد به أهل المدينة، ورواتُه كلهم مدنيُّون، وقد رُوي بإسنادٍ آخر، عن موسى بن عُقبة، عن عبد الواحد بن حَمزة، عن عبد الله بن الزُّبير، عن عائشة، وكُلُّهم مدنيون، لم يُشركهم فيه أحد.

الثاني: إذا تفرَّد به راوٍ مخصوص بأن لم يروه عن فلانٌ إلا فُلانة، وإن كان مرويًّاً من وجوهٍ عن غيره.

مثاله: الحديث الذي رواه الترمذيُّ في "سننه" (١٠٩٥)، وأبو داود في "سُننه" (٣٧٤٤)، من طريق سُفيان بن عُيينة، عن وائل بن داود، عن ابنه بكر بن وائلٍ، عن الزُّهريِّ، عن أنس: **"أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم أولَمَ على صفيَّة بِسَويقٍ وتمر"**.

قال الترمذيُّ: "حديثٌ غريب".

---

(١٤٠) "صحيح مسلم" (٩٧٣) (١٠١).

(١٤١) "معرفة علوم الحديث" (ص ٩٧).

وقال ابن طاهر في "أطراف الغرائب": "غريبٌ من حديث بكر بن وائل، تفرَّد به وائل بن داود، ولم يروه عنه غير سفيان بن عُيينة" [١٤٢].

****

(١٤٢) "التبصرة والتذكرة" (١/ ٢١٨).

الحديث المُعَل [143]

٢٤-ومَا بعِلَّةٍ غُمُوضٍ أوْ خَفَا	"مُعَلَّلٌ" عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا

المُعلَّل -بفتح اللام المُشدَّدة [144]: وهو الحديث الذي اتَّضح أن في سنده أو متنه علةٌ تقدحُ في صحته، مع أن الظَّاهر الخُلوَّ منها.

وقد عدَّ الحاكمُ في "معرفة علوم الحديث"[145] عشرة أجناس من العلل، ومثَّل لها، وقال في آخرها: "فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناسٍ من العلل، وبقيت أجناسٌ لم نذكرها".

ثُمَّ إني آثرتُ أن لا أذكرَ إلا مُعلَّل السند ومثاله، ومُعلَّل المتن ومثاله"، والنَّظر في اختلاف رواته، مخافة التطويل، وحرصاً على التيسير والتسهيل.

---

(١٤٣) يُقال: الحديث المُعَلّل، ويقولون: معلول، والصواب أنه مُعلٌّ بلامٍ واحدة؛ لأنه مأخوذٌ من أعلَّ يُعلُّ فهو مُعلٌّ. انظر: فتح المغيث (١/ ٢٤٧).

(١٤٤) انظر: "حاشية الأجهوري" (٦٩)، و"التدريب" (١/ ٢٥١)، و"الرسالة المستطرفة" (ص ١١٠).

(١٤٥) (ص ١١٩) ؛ وقد فصلتها وشرحتها، وكشفتُ غوامضها في تعليقي على "الباعث الحثيث" (١/ ٢٠٥ -٢١٨)، فانظره. وراجع: "تدريب الراوي" (١/ ٢٥١)، فإنه تكلَّم على العلل بأسلوب سهل مُفيد، ودون أيَّ تعقيد.

فائدة: الطريق إلى معرفة المُعلَّل: هو جمع طرق الحديث، والنَّظر في اختلاف رواته، والموازنة بين ضبطهم وإتقانهم، ثُمَّ الحُكم على الرواية المعلولة [١٤٦].

أمثلة:

١-**مُعلَّلُ السند:** حديث أبي يعلى بن عُبيد، عن الثّوريّ، عن عمرو بن دينار، عن ابن عُمر مرفوعاً: "**البيّعان بالخَيار...**" [١٤٧].

فقد وهم أبو يعلى على سفيان الثوري في قوله:" عمرو بن دينار"، إنما هو: "عبد الله بن دينار"؛ فهو مُعلَّل بهذا الغلط، مع أنَّه صحيح المتن [١٤٨].

---

(١٤٦) انظر مقدمتي على "علل الأحاديث في صحيح مسلم" (ص ١٤) لابن عمَّار الشهيد.

(١٤٧) وقد روى متن الحديث البخاري (٢١٠٨)، ومسلم (١٥٣١)، وأبو داود (٣٤٥٤)، والنسائي (٧/ ٢٤٨)، والترمذي (١٢٤٥)، وابن ماجه (٢١٨١)، وأحمد (٢/ ٧٣)، من طرق عن نافع، عن ابن عمر.

ورواه: البخاري (٢١١٣)، ومسلم (١٥٣١) (٤٦)، والنسائي (٧/ ٢٢٠)، والحميدي (٦٥٥)، وعبد الرزاق (١٤٢٦٥)، والبيهقي (٥/ ٢٦٩) من طرق عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

(١٤٨) "تدريب الراوي" (١/ ٢٥٤)، و"إرشاد طلاب الحقائق" (١/ ٢٤٣)، ولمزيد الفائدة راجع: "إرواء الغليل" رقم (١/ ١٣١٠). "تنبيه": وقع في "سنن النسائي" (٤٤٧٧) من طريق "مَخلد عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عمر". وهو تحريفٌ صوابه: "عن عبد الله بن دينار"؛ كما في "السنن الكبرى" (٦٠٦٩)، و"تحفة الأشراف" (٧١٥٥).

فائدة: العلة في الإسناد قد تكون قادحة في المتن، وقد تكون غير قادحة مثل هذا الحديث.

٢-**مُعلَّلُ المتن:** حديثُ "**نفي قراءة البسملة في الصلاة**" المرويّ عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وذلك في الرواية التي تفرَّد بها مُسلمٌ في "صحيحه"[١٤٩] من طريق الوليد بن مُسلم، عن الأوزاعي، قال: أخبرني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، أنه سمع أنس بن مالك يذكر ذلك.

وقد أعلَّ كثيراً من الأئمة كالشافعيّ والدَّارقطنيّ والبيهقيّ، وغيرهم هذه الرواية التي فيها التصريح بنفي قراءة البسملة؛ بأن راوياً من رواة الحديث، حين سمع قول أنسٍ رضي الله عنه: "**صليتُ خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون القراءة بـ﴿الحمد لله رب العالمين﴾**".

فظنَّ هذا الراوي نفي قراءة البسملة، فروى على ما فَهِمَ، فأخطأ، فكان نتيجة ذلك أن قال الراوي عقب هذا الحديث: "فلم يكونوا يستفتحون القراءة بـ﴿**بسم الله الرحمن الرحيم**﴾".

مع أن رواية الأكثرين التي اتفق عليها البُخاريُّ ومُسلمٌ ليس فيها هذا التصريح، وهذه علَّةٌ خفيَّةٌ أدركها العلماءُ الأعلام بثاقب النظر، ودقَّة البحث [١٥٠].

---

(١٤٩) انظر: "صحيح مسلم" (٣٩٩)، و"شرح النووي" (١/ ١٧٢ -هندية).

(١٥٠) راجع: "التبصرة والتذكرة" (١/ ٣٢١). وهذا مثال يُكثر من إيراده المصنفون في "علم المصطلح" مع أن فيه نظراً من حيث التحقيق، وللحافظ ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧٤٩ -٧٧١) تعليقٌ طويلٌ مُفيدٌ جداً على هذا التعليل، فليُنظر. وانظر للبحث الفقهي في

* * * *

الحديث المضطرب

٢٥-وذُو اخْتِلافِ سنَدٍ أو مَتْنِ	"مُضْطربٌ" عِنْدَ أهيْلِ الفَنِّ

المضطرب [١٥١]: هو الحديث الذي يُروى من قِبل راوٍ واحد أو رُواةٍ مُتعددين على أوجهٍ مختلفة، متساويةِ القوة، لا يُمكن الترجيح بينها ولا الجمع [١٥٢].

والاضطراب موجبٌ لضعف الحديث؛ لأن هذا الاختلاف مُشعرٌ بعدم ضبطِ الراوي أو الرواة؛ إذ يشترط في قبول الحديث كون الراوي ضابطاً -كما مرَّ آنفاً -.

وغالباً ما يكون الاضطراب في السند، وقد يقع في المتن أيضاً [١٥٣].

أمثلة:

المسألة: كتاب "رياض الجنَّة في الرد على أعداء السُّنة" للأخ الشيخ مُقبل بن هادئ الوادعي (٦٤ -٨٠)، و"فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية" (١/ ٨١).

(١٥١) انظر: "التدريب" (١/ ٢٦٢)، و"علوم الحديث" (٨٤)، وفي كتابي "برهان الشرع في إثبات المسِّ والصَّرَع" (١٧١ -١٧٣) بيانٌ جيّدٌ حول المضطرب، فانظره.

(١٥٢) فإن أمكن إزالة الاختلاف بين الروايات المتساوية في القوة، والجمع بينها على وجهٍ صحيح، زال الاضطراب عن الحديث.

(١٥٣) "تدريب الراوي" (١/ ٢٦٢).

١-مضطرب السند: كحديث أبي هريرة رضي الله عنه رفعه، قال: "**إذا صلَّى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً، فإن لم يجد؛ فلينصب عصاً، فإن لم يكن معه عصاً، فليَخْطَّط بين يديه خطاً، ثُم لا يضرُّه ما مرَّ أمامه**" (١٥٤).

فهذا الحديث اختُلف على روايه -وهو إسماعيل بن أُميَّة -اختلافاً كثيراً:

فقيل: عنه، عن أبي عَمرو بن محمد بن حُريث،

عن جدِّه حُريث، عن أبي هريرة.

وقيل: عنه، عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث،

عن جده **حُريث بن سُليم**، عن أبي هريرة.

---

(١٥٤) رواه أحمد (٢/ ٢٤٩)، وأبو داود (٦٩٠)، وابن ماجه (٩٢٣)، وابن خزيمة (٨١١)، والبيهقي (٢/ ٢٧١)، وابن حبان (٢٣٦١)، من طريق سفيان بن عُيينة، عن إسماعيل بن أُميَّة، عن أبي محمد بن عمرو بن حُريث، عن جده، عن أبي هريرة. وله وجوهٌ كثيرة مضطربة متضاربةٌ، فضلاً عن جهالة أبي محمد بن عمرو وجدِّه !.

وانظر: "التلخيص الحبير" (١/ ٢٦٨)، و"شرح المسند" (٧٣٨٦)، و"نصب الراية" (٢/ ٨٠)، و"علل ابن أبي حاتم" (٥٣٤). وأما أحاديث الأمر بالسترة؛ فقد وردت من طرق أخرى صحيحة، انظرها في: "مشكاة المصابيح" (١/ ٢٤١)، و"صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، لشيخنا الألباني (ص ٧٢). فالذي لم يثبت من هذه الرواية هو الأمر بأن يخُطَّ خطاً، ووضعُ العصا، والله تعالى أعلم. ولأخينا الفاضل محمد بن رزق الطَّرَهوني كتابٌ مفردٌ في "أحكام السُّترة" وهو حافلٌ مُفيدٌ، فليُراجع.

وقيل... وقيل ... إلى أكثر من عشرة وجوه.

ولذا حكم غير واحدٍ من الحُفَّاظ؛ كالنَّوويّ، وابن عبد الهادي، وغيرهما من المتأخرين باضطراب سنده [(١٥٥)].

٢-**مضطرب المتن:** ما رواه الترمذي [(١٥٦)]، عن شَريك، عن أبي حمزة، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها، قالت: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الزكاة؛ فقال: "**إن في المال لحقًّاً سوى الزكاة**".

ورواه ابن ماجه [(١٥٧)] من هذا الوجه بلفظ: "**ليس في المال حقٌّ سوى الزكاة**".

قال الحافظ العراقي: "... فهذا اضطرابٌ لا يحتمل التأويل..." [(١٥٨)].

****

(١٥٥) راجع: "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" للحافظ السخاوي (١/ ٢٢٢).

(١٥٦) برقم (٦٥٩)، والدارقطني (٢/ ١٢٥)، والطبري (٢/ ٥٧)، والدارمي (١/ ٣٨٥)، وابن عدي (٤/ ١٣٢٨)، والطبراني في "الكبير" (٣٢٠٢٤).

(١٥٧) برقم (١٧٨٩)، وهو ضعيفٌ كسابقه؛ إذ هو نفس الإسناد !!

وانظر: "التلخيص الحبير" (٢/ ١٦٠)، و"إتحاف السادة المتقين" (٤/ ١٠٥).

(١٥٨) "التبصرة والتذكرة" (١/ ٢٤٥).

الحديث المُدرج

٢٦–وَ"الُمدْرَجاتُ" في الحديثِ ما أتَتْ	مِنْ بَعْضِ ألفاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

المُدرَج [١٥٩]: هو الحديث الذي يُعرف أن في سنده أو متنه زيادةٌ ليست منه، وإنما هي من أحد الرُّواة، من غير توضيحٍ لهذه الزيادة.

تنبيهٌ: الحامل على الإدراج في الحديث شيئان:

الأول: أن يقصد بالإدراج تفسير غريبٍ، أو توضيح مُشْكلٍ، أو بيانُ مُجمَلٍ، أو الاستدلال بمتن الحديث على حكم شرعيّ أو ردّه.

الثاني: أن يقصد بذلك التمويه، أو الخطأ، أو الإغراب [١٦٠].

وقد صُنِّفت في بيانه مُصنَّفاتٌ عدَّة، طُبع منها "**المُدرج**" للسيوطي، و"**التسهيل**" لابن الصِّدّيق، وأجمع الكتب التي صُنِّفت في ذلك "**الفصل للوصل لما أُدرج في النَّقل**" للخطيب البغدادي.

حكم المُدرَج، والإدراج [١٦١]:

والمدرج من أنواع الحديث الضعيف؛ لأنه دخالٌ في الحديث لما ليس منه.

---

(١٥٩) انظر: "علوم الحديث" (ص ٨٦)، و"تدريب الراوي" (١/٢٦٨).

(١٦٠) قارن بـ"الوضع في الحديث" (١/ ٨٢).

(١٦١) انظر: "تدريب الراوي" (١/ ٣١٩).

ثمَّ إن الإدراج إن وقع سهواً أو خطأً فلا يؤاخذ عليه صاحبه، إلا إن كثر منه وقوع ذلك، فإنه يكون حينئذٍ جرحاً في ضبطه.

وأما تعمُّد الإدراج فهو حرامٌ بإجماع أهل الحديث والفقه، إلا ما كان لتفسير غريبٍ فإنه لا يُمنع، ويؤيده صنيع الأئمة كالزُّهريّ، وغيره، ولكنَّ الأولى أن ينصَّ على ذلك، وأن يُميزه ن عرفه.

أمثلة (١٦٢):

١-**مُدرج السند:** ما رواه الترمذيُّ في "سننه"، من طريق ابن مهدي، عن الثوري، عن واصلٍ الأحدب، ومنصور، والأعمش، عن أبي وائلٍ، عن عمرو بن شُرَحبيل، عن عبد الله بن مسعود؛ قال: قلتُ: يا رسول الله! أيُّ الذّنب أعظم؟ قال: "**أن تجعل لله نداً وهو خلقك...**" الحديث.

---

(١٦٢) **طرق معرفة الإدراج في الحديث:**

١- أن يستحيل إضافة ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم، مثل حديث أبي هريرة في المثال الثاني.

٢- أن يرد الحديث من طريق أخرى ليس فيها الزيادة المدرجة، مثل حديث عبد الله بن مسعود في المثال الأول.

٣- أن يرد التنصيص على ذلك الإدراج من الراوي نفسه، أو من أحد الأئمة المطلعين، وهذا عامٌ في كل الأحاديث.

انظر: "تدريب الراوي" (١/ ٣١٩).

فإنَّ واصلاً الأحدب لا يذكر في روايته "عن عمرو بن شُرحبيل"، وإنما يروي عن أبي وائلٍ، عن ابن مسعودٍ مباشرةً [١٦٣]، فذِكرهُ عمرو بن شُرَحبيل إدراجٌ على رواية منصورٍ والأعمش [١٦٤].

٢-**مُدرج المتن:** حديث أبي هريرة مرفوعاً [١٦٥]: "**للعبد المملوك أجران. والذي نفسي بيده؛ لولا الجهاد في سبيل الله والحجُّ وبرُّ أُمي؛ لأحببتُ أن أموتَ وأنا مملوك**".

فقوله: "والذي نفسي بيده ... الخ" من كلام أبي هريرة رضي الله عنه [١٦٦]؛ لأنه يستحيل أن يصدر ذلك منه صلى الله عليه وسلم؛ لأنه لا يُمكن أن يتمنَّى الرقَّ، ولأنَّ أُمَّه صلى الله عليه وسلم ماتت ولم تكن موجودةً حتَّى يبرَّها [١٦٧].

****

---

(١٦٣) أخرجه: البخاري في "صحيحه" (٤٧٦١)، وقارن بـ"تحفة الأشراف" (٩٣١١)، والترمذي (٣١٨٣)، والنسائي (٤٠٤١)، من طريق واصل، عن أبي وائل، عن ابن مسعود. وانظر لزاماً: "فتح الباري" (٨/ ٤٩٣)، و(١٢/ ١١١).

(١٦٤) انظر: "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٦٠٨)، و"فتح المغيث" (١/ ٢٣٠)، و"توضيح الأفكار" (٢/ ٥٣).

(١٦٥) روى أصله البخاري (٢٥٤٨)، ومسلم (١٦٦٥).

(١٦٦) كما في رواية أحمد (٢/ ٣٣٠)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٣٢).

(١٦٧) انظر: "فتح الباري" (٥/ ١٧٦)، و"سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٢/ ٥٦٥)، و"تدريب الراوي" (١/ ٢٢٧).

روايةُ الأقرانِ والمُدبَّجُ

٢٧–ومَا رَوَى كلُّ قَرِينٍ عنْ أخهْ	"مُدَبَّجٌ" فَاعْرِفْهُ حَقًّا وانْتَخهْ

الأقران [١٦٨]: هم الرواة المتقاربون في السن أو الإسناد.

مثاله:

رواية سعيد المقبُري عن شريك بن عبد الله بن أبي نَمِر؛ قال ابن حجر: "وهذا من رواية الأقران، لأن سعيداً وشريكاً تابعيَّان من درجةٍ واحدةٍ، وهما مدنيَّان" [١٦٩].

المُدبَّج [١٧٠]: هو أن يروي راويان متقاربان في السنِّ أو الإسناد كُلٌّ واحدٍ منهما عن الآخر.

أمثلة على المُدبَّج:

١– **في الصحابة:** رواية عائشة عن أبي هريرة، ورواية أبي هريرة عن عائشة.

٢– **في التابعين:** رواية الزُّهري عن عمر بن عبد العزيز، ورواية عُمر بن عبد العزيز عن الزُّهري.

(١٦٨) انظر: "التقييد والإيضاح" (٢٩٠)، و"التدريب" (٢/ ٢١٧)، و"توضيح الأفكار" (٢/ ٤٧٤).

(١٦٩) انظر "فتح الباري" (١/ ٢٨٢).

(١٧٠) انظر: "التدريب" (٢/ ٢٤٦)، و"رفع الأستار" (ص ٦٠ – ٦١).

٣- **في أتباع التابعين:** رواية مالك عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي عن مالك[١٧١].

وانتَخِه: أي: وافتخر أنت بمعرفته؛ لأنه يدلُّ على التواضع [١٧٢].

فائدة: قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١/ ٥١) تعليقاً على حديث البخاري رقم (٩) من طريق سُليمان بن بلالٍ، عن عبد الله بن دينارٍ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم: "**الإيمانُ بضعٌ وسبعون شُعبة...**".

قال رحمه الله: في الإسناد المذكور روايةُ الأقران، وهي: عبد الله بن دينار، عن أبي صالحٍ؛ لأنهما تابعيان، فأنَّى وجدتَ رواية أبي صالحٍ عنه، صار من "المُدبَّجِ".

****

(١٧١) انظر: "التدريب" (٢/ ٢١٧).

(١٧٢) "حاشية الأجهوري" (٧٦).

المتفق والمفترق

٢٨-مُتَّفِقٌ لَفْظاً وخطاً "مُتَّفِقْ"	وضِدُّهُ فيما ذَكَرْنَا "الْمُفْتَرِقْ"

المتفق والمفترق [١٧٣]: هو أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعداً، خطاً ولفظاً وتختلف أشخاصهم.

وهناك عددٌ من أهل العلم قد صنَّفوا في هذه المسألة الدقيقة، من أشهرهم الخطيب البغدادي في كتابه "المتفق والمفترق"، وكتابه مطبوع.

أمثلة:

١- الخليل بن أحمد: ستةُ أشخاصٍ اشتركوا في هذا الاسم، أوَّلُهم شيخ سِيبَويه.

٢- أحمد بن جعفر بن حمدان: أربعة أشخاص في عصرٍ واحد [١٧٤].

أهمية هذا العلم: هو اجتناب الخطأ، ولئلا يقع الاشتباه في الأسماء؛ فيُضعَّف الثقة، أو يُوثَّق الضعيف وبناءً عليه يُضعَّف ما هو صحيح أو بالعكس.

* * * *

(١٧٣) انظر: "التدريب" (٢/ ٣١٦)، و"علوم الحديث" (ص ٣٢١).

(١٧٤) "المتفق والمفترق" للخطيب (١/ ١٨٩)، و"إرشاد طلاب الحقائق" للنووي (٢/ ٧٣٣)، وراجع: "الرسالة المستطرفة" (ص ٨٦) وما بعدها.

المؤتلف والمختلف

٢٩-"مُؤْتَلِفٌ" مُتَّفِقُ الخطِّ فَقَطْ	وضِدُّهُ "مُختَلِفٌ" فَاخْشَ الغَلَطْ

المؤتلف والمختلف[١٧٥]: هو أن تتفق الأسماءُ أو الألقابُ أو الكُنى أو الأنسابُ خطاً وتختلف لفظاً.

سواءٌ أكان مرجع الاختلاف في اللفظ: النَّقط، أم الشَّكل[١٧٦].

أمثلة على المؤتلف والمختلف:

١- **اختلاف الحركات والشكل**، مثل:

"سَلام" و "سلّام": الأول بتخفيف اللام، والثاني بتشديدها.

"مَعمَر" و "مُعمَّر": الأول بفتح أوله وتخفيف الميم، والثاني بضم أوله وتشديد الميم.

٢- **اختلاف الحروف**، مثل:

"شُريح" و "سُريج": الأول بالشين المعجمة، والثاني: بالسين المهملة.

"الثَّوريُّ" و "التَّوَّزيّ": الأول بالثاء والراء، والثاني بالتاء والواو المشددتين[١٧٧].

---

(١٧٥) انظر: حاشية الأجهوري (ص ٧٨)، و"تدريب الراوي" (٢/ ٢٩٧).

(١٧٦) "توضيح الأفكار" للصنعاني (٢/ ٤٨٧) بتوسع وزيادات.

(١٧٧) "الإكمال" لابن ماكولا (١/ ٥٨٨)، و"مشتبه النسبة" للأزدي (ص ١٢)، وانظر "تدريب الراوي" (٢/ ٢٦٠).

****

المُنكر من الحديث

تَعْدِيلُهُ لا يْحمِلُ التَّفَرُّدَا	٣٠-"والْمُنْكَرُ" الفَردُ بِهِ رَاوٍ غَدَا

قلتُ: ذهب الناظم في تعريف المنكر إلى أنه الحديث الذي ينفرد بروايته من فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو تبيَّن فسقه بغير الكذب، وهذا على رأي من لم يشترط في المنكر مخالفة الثقات [١٧٨].

لكنَّ المعتمد في تعريفه لدى غالب المحدثين، لا سيما المتأخرين منهم، أنه: ما رواه الضَّعيف مخالفاً للثقات [١٧٩].

قال الإمام السيوطيُّ [١٨٠]:

المنكر الذي روى غير الثِّقة ... مُخالفاً في "نُخبَةٍ" قد حقَّقه [١٨١]

---

(١٧٨) راجع "مقدمة ابن الصلاح" (٧٢).

(١٧٩) "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٤٥٩)، و"فتح المغيث" (١/ ١٩٠)، و"توضيح الأفكار" (٢/٥).

(١٨٠) "ألفية السيوطي في علم الحديث" (ص ٣٩)، شرح العلامة أحمد شاكر.

(١٨١) يقصد "نخبة الفكر" للحافظ العسقلاني. انظر (ص ٥٢) منها، و"النكت على نزهة النظر" (ص ١٢٢).

مثاله: ما رواه ابن أبي حاتم [١٨٢]، من طريق حُبيِّب –وهو أخو حمزة بن حبيب الزيَّات المقرئ –عن أبي إسحاق، عن العَيْزار بن حُريث، عن ابن عبّاس، عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ قال: "**مَن أقام الصلاة، وآتى الزَّكاة، وحجَّ وصامَ، وقرى الضيف؛ دخل الجنَّة...** ".

فهذا الحديث حكم عليه أبو حاتم بأنَّه مُنكرٌ؛ لأن غير حُبيِّب من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً عليه، وهو "المعروف".

غدا: أي صار [١٨٣].

****

(١٨٢) "علل الحديث" (٢/ ١٨٢).

(١٨٣) "تاج العروس" (١٠/ ٢٦٣).

الحديث المتروك

وأجَمعُوا لضَعْفِه فَهُوَ كرَدّ	٣١-"مَتْروكُهُ" مَا وَاحِدٌ بهِ انفَرَدْ

وهو أقلُّ من الموضوع كما سيأتي بيانه.

المتروك [١٨٤]: هو الحديث الذي ينفرد بروايته راوٍ ضعيفٌ جداً، سبب ضعفه كونه متهماً بالكذب في الحديث، أو كثير الغلط، أو شديد الغفلة.

مثاله: حديث عمرو بن شِمْر الجُعفي الكوفيِّ الشيعيّ [١٨٥]، عن جابر، عن أبي الطُّفيل، عن عليٍّ وعمَّار؛ قالا: **"كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم يقنُتُ في الفجر، ويُكبِّرُ يوم عرفة من صلاة الغداة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق"**.

وقد قال النسائيُّ والدارقطنيُّ وغيرهما عن عمرو بن شِمْر: "متروك الحديث"[١٨٦].

(١٨٤) انظر: "مقدمة صحيح مسلم" (١/ ٥- ٦)، و"النكت على نزهة النظر" (ص ١٢٢)، و"تدريب الراوي" (١/ ٢٤٠).

(١٨٥) رواه الدارقطني (٢/ ٤٩)، وانظر: "نصب الراية" (١/ ٣٤٤).

(١٨٦) لترجمته راجع "ميزان الاعتدال" (٣/ ٢٦٨) ، و"لسان الميزان" (٤/ ٣٦٦)، و"الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث" (٥٧١) لسبط ابن العجمي.

كَرَد: بفتح الكاف وتشديد الدال: أي كأنه مردودٌ غير مقبول، وهو شرٌّ أنواع الحديث الضعيف بعد الحديث الموضوع، لأن ضعفه شديد، فلا يقبل الانجبار؛ فوجوده مثل عدمه [١٨٧].

****

(١٨٧) "الصحاح" (٢/ ٤٧٣).

الحديث الموضوع

٣٢-والكذِبُ الُمخْتَلَقُ المصنُوعُ	علَى النَّبيّ فذَلِكَ "الموْضوعُ "

الحديث الموضوع[١٨٨]: هو الحديث المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، سواءً كان عمداً أو خطأً[١٨٩].

مثاله: بعض الأحاديث التي وضعت تعصُّباً للمذاهب؛ كحديث: "**سراج أمتي أبو حنيفة**"[١٩٠]، الذي وضعه بعض متعصبة الحنفيّة، وحديث: "**عليٌّ خيرُ البشر، من شكَّ فيه كفر...**"[١٩١] الذي وضعه بعض الرافضة، وغيرها من الأكاذيب والافتراءات التي لها أسبابها المعروفة عند العلماء[١٩٢].

(١٨٨) انظر: "علوم الحديث" (٨٩)، و"تدريب الراوي" (١/ ٢٧٤).

(١٨٩) "الوضع في الحديث" (١/ ١٠٠)، ثم قال: ذهب بعضهم إلى التفريق بين التعمُّد وعدمه، فسمّى ما نُسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم كذباً تعمُّداً بالموضوع، وما أُضيف إليه صلى الله عليه وسلم خطأً بالباطل" فتأمل.

(١٩٠) راجع "تنزيه الشريعة المرفوعة" للحافظ ابن عراق (٢/ ٣٠ –وما بعدها)، و"تذكرة الموضوعات" (١١١).

(١٩١) انظر "الموضوعات" (١/ ٣٤٨) ، و"الفوائد المجموعة" (٣٤٨) ، و"اللآلئ المصنوعة" (١/ ١٧٠).

(١٩٢) للتوسع في معرفة الوضع وأسبابه، راجع كتاب "الوضع في الحديث" (١/ ٢١٦) للدكتور عمر فلاته؛ فإنه جمع فيه مادةً علمية غزيرة، ومُفيدة للغاية، فجزاه الله خير الجزاء.

رتبته وحكم روايته:

الحديث الموضوع هو شرُّ الأحاديث الضعيفة، وأشدها خطراً وضرراً على الدين وأهله، وقد أجمع العلماء على أنَّه لا تحلُّ روايته لا في الأحكام لا في المواعظ ولا في الترغيب والترهيب، إلا ببيان وضعه، أو سقوطه، أو أنه لا أصل له، ولا يحلُّ العمل به؛ لأنه مختلقٌ مكذوبٌ فمن عمل به فقد زاد في الشرع ما ليس منه؛ لحديث المغيرة بن شعبة، أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم، قال: "**من حدَّث عني بحديثٍ يرى أنَّه كذب فهو أحد الكَاذِبين**" [١٩٣].

فائدة: من القواعد الكلية التي يُعرف بها الحديث الموضوع:

١- أن يكون كلامه لا يُشبه كلام الأنبياء، لما فيه من ركاكة اللفظ، أو فساد المعنى.

٢- أن يكون الحديث بوصفِ الأطباء؛ مثل: "الباذنجان شفاءٌ من كل داءٍ ولا داء فيه"[١٩٤].

٣- أن يكون الحديث باطلاً في نفسه، فيدلُّ بطلانه على أنه ليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

(١٩٣) رواه الإمام أحمد في "مسنده" (١٨٢٤٠)، ومسلم في "مقدمة صحيحه" (١/ ٨)، ورواه الترمذي في "سننه" (٢٦٦٢)، وابن ماجه (٤١)، واللفظ له.

(١٩٤) الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ٣٠١).

٤- مخالفةُ الحديث لصريح القرآن [١٩٥].

٥- سماجة الحديث، وكونه يُسخر منه.

٦- أن يتضمن التشكيك في الإسلام والطعن فيه.

٧- أن يتضمن الحديث نصرة الأهواء والبدع أو التقرُّب إلى السلاطين.

وغير ذلك من الأسباب [١٩٦].

****

(١٩٥) وقيدُ (الصريح) واضحٌ في أن المخالفة المُحتملة، أو التي لها أوجهٌ من التأويل لا تكون كذلك.

(١٩٦) ذكرها كلها الإمام ابن القيم رحمه الله في كتابه "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" (ص ٥٠- ١٠٢)، وذكر كذلك غيرها خمسة عشر وجهاً، **فراجعه؛ لأنه مهم.**

الخاتمة وعدد أبيات المنظومة

قال الناظم رحمه الله:

٣٣-وقَدْ أتَتْ كالَجوْهَرِ المكْنُونِ	سَمَّيْتُهَا: (مَنْظُومَةَ البَيْقُوني)
٣٤-فَوْقَ الثَّلاثيَن بأرْبَعٍ أتَتَ	أقْسامُهَا ثمَّ بخيرٍ خُتِمتْ [١٩٧]

****

(١٩٧) قوله (وقد أتت) الضمير يعود على هذه المنظومة. وقوله (كالجوهر المكنون) أي مثل الجوهر المحفوظ الكريم في نفاستها وحسنها، وهي تزداد مع الأيام جمالاً وبهاءً ونُضرةً، فالكاف للتشبيه. وقوله (منظومة البيقوني) نسبها إليه؛ لأنه هو الذي نظمها.

أي أن عدد أبيات المنظومة أربعةً وثلاثين بيتاً، وقد خُتمت بخير.

الخاتمة

بحمد الله تعالى، كان الفراغ من الشرح والتعليق على هذه "ألمنظومة" في ليلة الأربعاء، الموافق السادس عشر من شهر ذي القعدة، من العام الثاني بعد الأربع مائة والألف من هجرته عليه الصلاة والسلام [١٩٨].

اللهمَّ اجعل هذا العمل خالصاً لوجهك، وانفع به المسلمين، واغفر لكاتبه ولوالديه ولمشايخه. والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب

أبو الحارث عليّ بن حسن بن عليّ

الزرقاء –الأردن.

(١٩٨) ثم راجعته –بعد عشر سنوات كاملة –مراجعة عامة، وزدت عليه، وأصلحتُه في مجالس من غُرَّة شهر ذي القعدة، سنة (١٤١٢ هـ) فالحمد لله على نعمائه.

فهرست الموضوعات